الفصل الأول

تحت سماء مونتانا الكبيرة

قصة ستان فالكو ـ أنا ومونتانا ـ لماذا بدأت بمونتانا؟

تاريخ اقتصاد مونتانا ■ التعدين ■ الغابات ■ التربة ■ الماء
■ الأنواع المحلية وغير المحلية ■ رؤى مختلفة ■ مواقف من التنظيم
■ قصة ريك ليبل ■ قصة تشب بيغمان ■ قصة تيم هولز
■ قصة جون كوك ■ مونتانا، أنموذج العالم ■

عندما سألت صديقي ستان فالكو، أستاذ علم الأحياء الدقيقة في جامعة ستانفورد قرب سان فرانسيسكو البالغ من العمر 70 عاماً، عن سبب شرائه منزلاً آخر في وادي بيتروت في مونتانا، أخبرني كيف يتوافق ذلك مع قصة حياته:

«ولدت في ولاية نيويورك وانتقلت بعدها إلى جزيرة رود. كان ذلك يعني أنني - بوصفي طفلاً - لا أعرف شيئاً عن الجبال. عندما كنت في بداية العشرينيات من العمر، بعد التخرج في الكلية مباشرة، توقفت سنتين عن الدراسة للعمل في المناوبة الليلية في مشرحة مستشفى. إن شاباً مثلي لا يمتلك خبرة سابقة عن الموت، يجد الأمر مجهداً جداً. ألقى صديق كان قد عادتوّاً من حرب كورية وتعرض للكثير من الضغط هناك نظرة علي وقال: «ستان، تبدو عصبياً؛ ينبغي أن تخفف من مستوى الضغط. جرّب صيد السمك بالصنارة!».

«وهكذا بدأت استعمال الصنارة لاصطياد القاروس (نوع سمك). تعلمت كيفية استعمال الطعوم، وأصبحت بارعاً فيها، وكنت أذهب لصيد السمك كل يوم بعد العمل. كان صديقي محقاً: خفّف ذلك الضغط حقاً. لكنني التحقت بعد ذلك بكلية جزيرة رود ووجدت نفسي في موقف مجهد آخر؛ قال لي أحد زملائي الطلاب إن القاروس ليس السمك

obeikandl.com

الوحيد الذي يمكن اصطياده بالصنارة: يمكن أيضاً اصطياد السلمون في ماساتشوستس القريبة. لهذا باشرت اصطياد السلمون. كان المشرف على أطروحتي يحب أكل السمك، وشجّعني على اصطياده، وكانت تلك المناسبات الوحيدة التي لا يعبس فيها بوجهي عندما أقاطعه عن العمل في المختبر.

«عندما وصلت إلى عمر 50، كان وقتاً مجهداً في حياتي، بسبب الطلاق الصعب وأشياء أخرى. في ذلك الوقت، كنت أذهب في إجازات لصيد السمك ثلاث مرات فقط في السنة. عيد الميلاد الخمسون يجعل الكثيرين منا يفكرون فيما سيفعلونه فيما تبقى من حياتهم. فكّرت في حياة والدي، وتذكرت أنه كان قد توفي بعمر 58. أدركت منزعجاً أنني إذا عشت فقط مقدار ما عاش لا يمكنني الذهاب إلا في 24 رحلة صيد سمك قبل أن أموت. كان ذلك يبدو قليلاً للقيام بشيء أستمتع به كثيراً. جعلني ذلك الإدراك أبدأ التفكير في كيفية قضاء المزيد من وقتي بالقيام بما أحبه حقاً أثناء السنوات المتبقية لي، بما في ذلك الصيد بالصنارة.

«عند تلك المرحلة، صادف أنه كان يُطلب إلي الذهاب لتقويم مختبر أبحاث في وادي بيتروت في جنوب غرب مونتانا. لم أكن قد ذهبت إلى مونتانا من قبل؛ وفي الواقع، لم أكن قد ذهبت إلى أي مكان غرب نهر الميسيسبي حتى أصبح عمري 40 عاماً. طرت إلى مطار ميسولا، استأجرت سيارة، وبدأت القيادة جنوباً نحو بلدة مهملتون حيث يقع المختبر. يمتد طريق طويل مستقيم واسع مسافة عشرين ميلاً جنوب ميسولا حيث أرضية الوادي منبسطة وتغطيها الأرض الزراعية، وترتفع جبال بيتروت المغطاة قممها بالثلوج إلى الغرب وجبال سابفير إلى الشرق بشكل حاد من الوادي. كنت مندهشاً من جمالها وحجمها، ولم يسبق لي أن شاهدت شيئاً مثلها من قبل. ملأت جوارحي بالسكينة، ومنحتني وجهة نظر استثنائية لموقعي في العالم.

«عندما وصلت إلى المختبر، قابلت أحد طلابي السابقين الذي كان يعمل هناك ويعرف بشأن اهتمامي بصيد السمك بالصنارة. اقترح أن أعود السنة الآتية لإجراء بعض التجارب في المختبر، والذهاب أيضاً لصيد السلمون، الكثير في نهر بيتروت. وهكذا عدت في الصيف التالي بنيّة البقاء أسبوعين، وانتهى بي الأمر إلى قضاء شهر هناك.

في الصيف الآتي، جئت أنوي البقاء شهراً وانتهى بي الأمر إلى قضاء الصيف بطوله، وابتعت وزوجتي في نهايته منزلاً في الوادي. نعود باستمرار إلى هناك منذ ذلك الوقت، ونقضي جزءاً كبيراً من السنة في مونتانا. في كل مرة أعود فيها إلى بيتروت، عندما أصل إلى ذلك الطريق الواسع جنوب ميسولا، تملأني النظرة الأولى للوادي مجدداً بمشاعر السكينة والروعة نفسها، ووجهة النظر نفسها تلك في علاقتي بالكون. إن الحفاظ على ذلك الشعور في مونتانا أسهل منه في أي مكان آخر».

هذا ما يفعله جمال مونتانا بالناس: فيما يخص أولئك الذين ترعرعوا في أماكن مختلفة تماماً عنه، مثلي ومثل ستان فالكو؛ وأصدقاء آخرين مثل جون كوك الذي ترعرع في مناطق جبلية أخرى من الغرب الأمريكي لكنهم ما زالوا يجدون أنفسهم منجذبين إلى مونتانا؛ وكذلك أصدقاء آخرين مثل عائلة هيرشي التي ترعرعت فعلاً في مونتانا واختارت البقاء هناك.

مثل ستان فالكو، ولدت في شمال شرق الولايات المتحدة (بوسطن)، ولم أكن قد شاهدت شيئاً غرب الميسيسبي حتى بلغت 15، عندما اصطحبني والديّ لقضاء بضعة أسابيع من الصيف في حوض الانهدام الكبير إلى الجنوب من وادي بيتروت (خريطة). كان والدي طبيب أطفال يتولى رعاية طفل مزرعة الماشية، جوني إيليل، المصاب بمرض نادر، أوصى طبيب أطفال العائلة في مونتانا بإرساله إلى بوسطن لتلقي علاج خاص. كان جوني حفيد ابن فريد هيرشي الأب، وهو مهاجر سويسري أصبح واحداً من أصحاب المزارع الروّاد في منطقة الانهدام الكبير في تسعينيات القرن التاسع عشر. كان ابنه فريد الابن، في 69 من عمره أثناء زيارتي، ولا يزال يدير مزرعة العائلة، إلى جانب ابنيه ديك وجاك هيرشي وابنتيه جل هيرشي إيليل (والدة جوني) وجويس هيرشي مكدويل. تعافى جوني تماماً بعد علاج والدي له، ولهذا دعا والداه وجدّاه عائلتنا لزيارتهم.

مثل ستان فالكو أيضاً، أصبت بالذهول مباشرة من تضاريس الانهدام الكبير: أرضية وادٍ منبسطة واسعة تغطيها المروج والجداول الصغيرة المتعرجة، لكنها محاطة بسلسلة من الجبال التي تغطي قممها الثلوج موسمياً، وترتفع كثيراً عند كل أفق، تدعو

مونتانا نفسها «ولاية السماء الكبيرة»، وهذا صحيح حقاً. في معظم الأماكن الأخرى التي عشت فيها، إما أن تكون رؤية المرء للأجزاء الدنيا من السماء محجوبة بالأبنية، كما في المدن؛ أو تكون هناك جبال لكن التضاريس قاسية والوديان ضيقة، لهذا لا يرى المرء إلا جزءاً من السماء، كما في غينية الجديدة. والألب، أو يكون هناك مساحة شاسعة من السماء لكنها أقل إمتاعاً لعدم وجود سلسلة من الجبال المنفصلة في الأفق - كما في سهول أيوا ونبراسكة. بعد ثلاث سنوات، عندما كنت طالباً في الكلية، عدت لقضاء الصيف في مزرعة ديك هيرشي مع صديقين من الكلية وشقيقتي، وعملنا جميعاً مع آل هيرشي في حصاد القش، وكنت أقود حصّادة، وشقيقتي درّاسة فيما كان صديقاي يجمعان القش.

بعد ذلك الصيف سنة 1956، مرّ وقت طويل قبل أن أعود إلى مونتانا. قضيت فصول الصيف في أماكن أخرى كانت جميلة بطرق أخرى، مثل غينية الجديدة والأنديز، لكني لم أنسَ مونتانا أو آل هيرشي. أخيراً، صادف أنني تلقيت سنة 1998 دعوة من مؤسسة خاصة غير ربحية تدعى «مأوى تيلر للحياة البرية» في وادي بيتروت. كانت فرصة لاصطحاب ابنيّ التوءمين إلى مونتانا، بعمر يقل عما كنت عليه ببضع سنوات عندما زرت الولاية أول مرة، وإطلاعهما على طريقة صيد السلمون بالصنارة. استوعب ولداي ذلك: يتعلم أحدهما الآن كيف يصبح دليل صيد؟. استعدت صلتي بمونتانا وزرت مدير مزرعتي ديك هيرشي وشقيقه وشقيقاته، الذين كانوا آنذاك في السبعينيات والثمانينيات من العمر، وما زالوا يعملون بجد طوالة السنة، تماماً كما كان الأمر عندما التقيتهم أول مرة قبل 45 سنة مضت. منذ إعادة الصلة تلك، أزور وزوجتي وأولادي مونتانا كل سنة - منجذبين إليها أخيراً بجمال سمائها الكبيرة نفسه الذي لا يغيب عن الأذهان والذي جذب أو أبقى أصدقائي القدامى هناك (صور 1 - 3).

نمت السماء الكبيرة في داخلي. بعد العيش سنوات طويلة في أماكن أخرى، اكتشفت أن الأمر استغرق مني عدّة زيارات إلى مونتانا للاعتياد على منظر السماء فوقي، وسلسلة الجبال حولي، وأرضية الوادي تحتي - أقدّر أنني أستطيع فعلاً الاستمتاع بذلك المنظر

بشكل يومي أثناء جزء من حياتي - وأكتشف أنه يمكنني أن أكون منفتحاً تجاهها، وأن أبتعد عنها، وأعرف -مع ذلك- أن بمقدوري العودة إليها. هناك بعض الميزات العملية في لوس أنجلوس لي ولعائلتي، وهي على مدار السنة قاعدة العمل، والمدرسة، والإقامة؛ لكن مونتانا أكثر جمالاً بالتأكيد و(كما قال ستان فالكو) هدوءاً. أعتقد أن، أجمل مشهد في العالم هو عندما أنظر إلى الأسفل إلى مروج الانهدام الكبير وإلى الأعلى إلى قمم الفالق القاري المغطاة بالثلج، كما أراه من شرفة منزل مزرعة جل وجون إيليل.

مونتانا بشكل عام، ووادي بيتروت في جنوبها الغربي، أرض التناقضات. بين 48 ولاية، تعدّ مونتانا الثالثة من حيث المساحة، إلا أنها السادسة من حيث الأقل سكاناً، فهي ثاني أقل ولاية في الكثافة السكانية. يبدو وادي بيتروت اليوم مزدهراً، ويتألف غطاؤه النباتي الطبيعي من الشيح (حبق الراعي) فقط. مقاطعة رفالي التي يقع فيها الوادي جميلة جداً وتجذب الكثير من المهاجرين من أماكن أخرى في الولايات المتحدة (بعضهم من أماكن أخرى في مونتانا)، وهي إحدى أسرع مقاطعات أمتنا نمواً، إلا أن 70% من خريجي المدارس الثانوية يغادرون الوادي، ومعظم هؤلاء يغادر مونتانا. مع أن عدد السكان يزداد في بيتروت، إلا أنه يتناقص في شرق مونتانا، لهذا ينحو عدد السكان الكلي في مونتانا للاستقرار. أثناء العقد الماضي، ازداد عدد المقيمين في مقاطعة رفالي الذين بلغوا الخمسين من العمر كثيراً، لكن عدد المقيمين الذين هم في الثلاثين من العمر انخفض في الواقع. بعض الأشخاص الذين بنوا مؤخراً منازل في الوادي أثرياء جداً، مثل مؤسس شركة الوساطة، تشارلز شواب، ورئيس إنتل كريغ باريت، لكن مع ذلك تبقى رافالي واحدة من أفقر المقاطعات في ولاية مونتانا، وهي بالمقابل أفقر ولاية تقريباً في الولايات المتحدة. يجد الكثير من المقيمين في المقاطعة أن عليهم العمل في وظيفتين أو ثلاث لجني دخل يصل إلى مستوى الفقر في الولايات المتحدة.

نقرن مونتانا بالجمال الطبيعي. بالفعل، ربما تكون البيئة في مونتانا هي الأقل تضرراً في 48 ولاية؛ وذلك هو السبب الرئيس في انتقال الكثير من الناس إلى مقاطعة رافالي. تمتلك الحكومة الاتحادية ما يزيد عل ربع الأراضي في الولاية وثلاثة أرباع الأرض في المقاطعة.

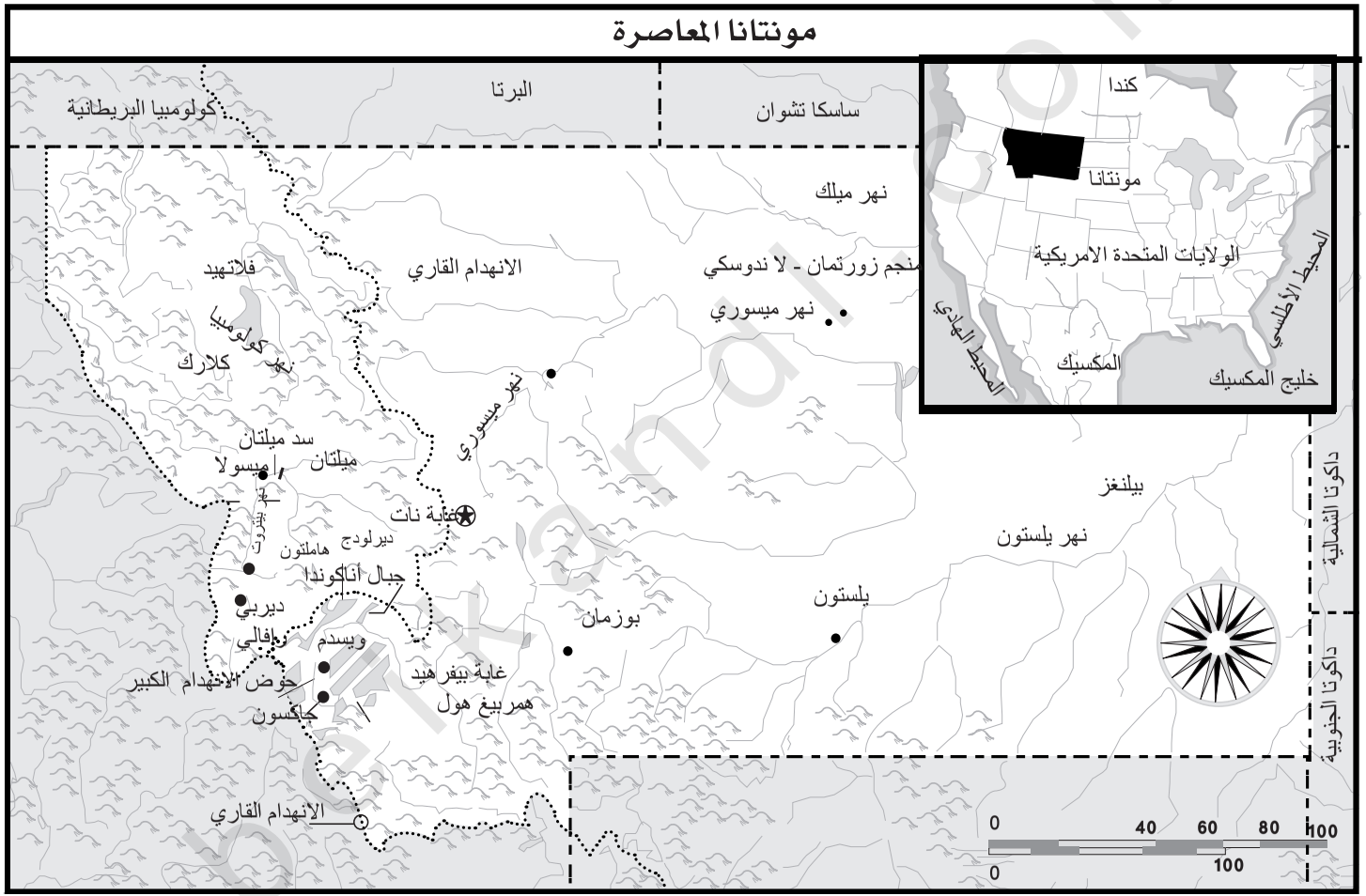
مونتانا المعاصرة
البرتا
كولومبيا البريطانية
ساسكا تشوان
كندا
مونتانا
الولايات المتحدة الامريكية
المحيط الأطلسي
المحيط الهادي
المكسيك
خليج المكسيك
نهر ميلك
منجم زورتمان - لا ندوسكي
نهر ميسوري
الانهدام القاري
فلاتهيد
نهر كولومبيا
كلارك
سد ميلتان
ميلتان
ميسولا
نهر بيتروت
هاملتون
ديرلودج
غابة نات
جبال أناكوندا
ديربي
رافالي
ويسدم
حوض الانهدام الكبير
جاكسون
غابة بيفرهيد
همربيغ هول
بوزمان
بيلنغز
نهر يلستون
يلستون
داكوتا الشمالية
داكوتا الجنوبية
0 40 60 80 100
0 100

معظمها تحت اسم غابات وطنية، مع ذلك، يمثّل وادي بيتروت صورة مصغرة عن المشكلات البيئية التي تصيب باقي الولايات المتحدة: زيادة عدد السكان، والهجرة، وندرة أو انخفاض جودة الماء، وسوء نوعية الهواء محلياً وموسمياً، والفضلات السامة، والمخاطر المتزايدة من الحرائق الهائلة، وتدهور حالة الغابات، وخسارة التربة أو عناصرها المغذية، وفقدان التنوع الحيوي، والأضرار الناشئة عن الأنواع الأليفة، وتأثيرات تغير المناخ.

تمثل مونتانا حالة دراسة مثالية يمكننا البدء بها في هذا الكتاب عن المشكلات البيئية السابقة والمعاصرة. في حالة المجتمعات السابقة التي سأناقشها – بولينسيان، وأنسازي، ومايا، وغرينلاند الاسكندنافية، وأخرى – نعرف النتائج النهائية لقرارات سكانها بشأن إدارة بيئتهم، لكن على الأغلب لا نعرف أسماءهم أو قصصهم الشخصية، ويمكننا أن نخمّن فقط الدوافع التي قادتهم للقيام بما قاموا به. بعض الأشخاص الذين اشتركوا في هذا، أصدقائي منذ أكثر من 50 سنة. من فهمنا لدوافع أهل مونتانا، يمكننا أن نتخيل بشكل أفضل دوافع العمل في الماضي. سيضع هذا الفصل لمسة شخصية على موضوع قد يبدو بخلاف ذلك مجرداً.

إضافة إلى ذلك، تقدم مونتانا توازناً مرحباً به للنقاشات في الفصول اللاحقة عن المجتمعات الصغيرة، والضعيفة، والبعيدة السابقة في بيئات هشّة. اخترت عمداً دراسة تلك المجتمعات لأنها كانت قد عانت أكبر العواقب نتيجة تضرر بيئتها، ولهذا توضح بقوة العمليات التي تشكل مادة هذا الكتاب. لكنها لم تكن المجتمعات الوحيدة التي تعرضت لمشكلات بيئية خطيرة، كما هو واضح في حالة مونتانا. إنها جزء من أغنى بلد في العالم المعاصر، وإحدى أكثر البقاع بدائية وأقلها سكاناً في ذلك البلد، ويبدو أنها تعاني مشكلات بيئية وسكانية أقل مما تعانيه باقي أجزاء الولايات المتحدة. بالتأكيد، مشكلات مونتانا أقل خطورة كثيراً من تلك المتعلقة بالازدحام، وحركة السير، والضباب الدخاني، وجودة وكمية المياه، والفضلات السامة التي تؤرق الأمريكيين في لوس أنجلوس؛ حيث أعيش، وفي مناطق مدنية أخرى، حيث يعيش معظم الأمريكيين. مع ذلك، وإن كانت مونتانا تعاني مشكلات بيئية وسكانية، يصبح فهم مدى خطورة تلك المشكلات في أماكن أخرى من الولايات المتحدة أكثر سهولة. ستوضح مونتانا الموضوعات الخمسة الرئيسة في هذا

الكتاب: تأثير البشر على البيئة، والتغير المناخي، وعلاقة المجتمع مع مجتمعات صديقة مجاورة (في حالة مونتانا، تلك الموجودة في ولايات أمريكية أخرى)، وتعرض المجتمع لاعتداءات مجتمعات معادية محتملة (مثل إرهابيي ما وراء البحار ومنتجي النفط اليوم)، وأهمية ردة فعل المجتمع على مشكلاته.

حدّت المعوقات البيئية نفسها التي قلّلت من إنتاج الطعام في كل منطقة غرب أمريكة من قدرة مونتانا على إنتاج المحاصيل وتربية الماشية. إنها: هطل الأمطار بكميات منخفضة نسبياً في مونتانا، الذي أدّى إلى انخفاض مستوى نمو النباتات؛ وبعدها عن خط الاستواء وارتفاعها الكبير، مما أدّى إلى موسم إنتاج قصير ومحدودية المحاصيل بواحد في السنة بدلاً من اثنين في مناطق صيفها أطول؛ وبعدها عن الأسواق في مناطق أكثر اكتظاظاً بالسكان في الولايات المتحدة حيث يمكنها أن تبيع منتجاتها. ما تعنيه تلك المعوقات أن أي شيء ينمو في مونتانا يمكن أن ينمو بكلفة أقل كثيراً وإنتاجية أعلى، ونقله بشكل أسرع وأرخص إلى المراكز السكانية، في أماكن أخرى في أمريكة الشمالية. لهذا يمتلئ تاريخ مونتانا بمحاولات للإجابة عن سؤال حاسم حول كيفية كسب الرزق في هذه الأرض الجميلة، لكن غير المنافسة زراعياً.

يمكن تصنيف استيطان البشر لمونتانا في مراحل اقتصادية مختلفة: كانت المرحلة الأولى تخص الأمريكيين الأصليين، الذين وصلوا قبل 13.000 سنة مضت على الأقل. بخلاف المجتمعات الزراعية التي أقاموها في شرق وجنوب أمريكة الشمالية، بقي الأمريكيون الأصليون في مونتانا قبل وصول الأوربيين يعيشون على الصيد وجمع الثمار، حتى في مناطق يمتهن سكانها الزراعة والرعي اليوم. أحد الأسباب أن مونتانا تفتقر للنباتات البرية والأنواع الحيوانية الخاصة بها التي يمكن ترويضها، لهذا لم يكن هناك أصول مستقلة للزراعة في مونتانا، مقارنة بحالة شرق أمريكة الشمالية والمكسيك. سبب آخر أن مونتانا بعيدة جداً عن تلك المنطقتين اللتين كان يتمركز فيهما الأمريكيون الأصليون ويمتهنون الزراعة، لهذا لم تنتقل المحاصيل التي كانت تتم زراعتها هناك إلى مونتانا في الوقت الذي وصل فيه الأوروبيون. اليوم، نحو ثلاثة

أرباع سكان مونتانا من الأمريكيين الأصليين يعيشون في سبع محميات، معظمها فقير بالموارد الطبيعية عدا المراعي.

كان أوائل الأوروبيين الذين زاروا مونتانا أعضاء بعثة لويس وكلارك الاستطلاعية عبر القارات 1804 – 1806، التي أمضت وقتاً في مونتانا أكثر من أي ولاية أخرى. تبع ذلك مرحلة مونتانا الاقتصادية الثانية التي ضمت «رجال الجبال»، صائدي الفراء، والتجار القادمين من كندا وأيضاً من الولايات المتحدة. بدأت المرحلة الآتية في ستينيات القرن التاسع عشر واعتمدت ثلاثة أسس في اقتصاد مونتانا استمرت (وإن كانت أهميتها أقل) حتى وقتنا الحاضر: التنقيب، خاصة عن النحاس والذهب، وقطع الأشجار، وإنتاج الطعام، بما في ذلك تربية الأبقار والأغنام وزراعة الحبوب، والفاكهة والخُضَر. حفّز تدفق المنقبين على منجم نحاس مونتانا الكبير في بوت قطاعات أخرى من الاقتصاد لتلبية حاجات تلك السوق الداخلية ضمن الولاية. على وجه الخصوص، كان الكثير من الأخشاب يؤخذ من وادي بيتروت القريب لتزويد المناجم بالطاقة، وبناء منازل عمال المناجم، ودعم أسقف المناجم؛ وكانت زراعة الكثير من المحاصيل لعمال المناجم تتم في الوادي، الذي منحه موقعه إلى الجنوب ومناخه المعتدل (بمعايير مونتانا) لقب «حزام موز مونتانا». مع أن كمية هطل الأمطار في الوادي منخفضة (13 بوصة في السنة)، والغطاء النباتي يتألف من الشيح، بدأ أوائل المستوطنين الأوربيين في ستينيات القرن التاسع عشر بالتغلب على تلك المعوقات ببناء قنوات ري صغيرة تغذيها الجداول التي تسيل من جبال بيتروت إلى الجانب الغربي من الوادي؛ ولاحقاً، بتشييد نظامي ري واسعي النطاق ومكلفين جداً، وتم بناء أحدهما (ما يدعى القناة الكبيرة) بين سنتي 1908 – 1910 لنقل الماء من بحيرة كومو على الجانب الغربي من الوادي، ويتألف الآخر من عدّة قنوات ري كبيرة تنقل الماء من نهر بيتروت نفسه. ضمن أشياء أخرى، أدّى الري إلى ازدهار بساتين التفاح التي ظهرت في وادي بيتروت في ثمانينيات القرن التاسع عشر ووصلت إلى قمة نجاحها في العقود الأولى من القرن العشرين، لكن اليوم لم يبق سوى بعض بساتين التفاح تلك.

من بين تلك الأسس السابقة لاقتصاد مونتانا، تحول صيد الحيوانات والأسماك من نشاط لكسب القوت إلى التسلية؛ فانقرضت تجارة الفرو؛ وتراجعت أهمية المناجم،

وقطع الأشجار والزراعة بسبب العوامل الاقتصادية والبيئية التي سنناقشها لاحقاً. بدلاً من ذلك، قطاعات الاقتصاد التي تنمو هذه الأيام هي السياحة، والاستجمام، وحياة التقاعد والرعاية الصحية. حدثت نقطة تحول رمزية في اقتصاد وادي بيتروت المعاصر سنة 1996، عندما اشترى مالك شركة الوساطة الثري تشارلز شاوب مزرعة مساحتها 2600 فدّان تدعى مزرعة أسهم مونتانا، التي كانت سابقاً من ممتلكات بارون النحاس في مونتانا ماركوس دالي. بدأ بتطوير عقار دالي لكل ثري من خارج الولاية يرغب باقتناء منزل ثانٍ (أو ثالث أو رابع) في الوادي الجميل لممارسة أنشطة صيد الأسماك والحيوانات، وركوب الخيل ولعب الغولف عدّة مرات في السنة. تتضمن مزرعة الأسهم مسلك غولف يحتوي 18 حفرة ونحو 125 موقعاً لما يدعى إما منازل أو أكواخ؛ و«الكوخ» تعبير عن بناء يضم ست غرف نوم بمساحة 6000 قدم مربعة بسعر يصل إلى 800.000 دولار أو أكثر. ينبغي أن يثبت من يريد شراء حصة في مزرعة الأسهم أن لديه ثروة ودخلاً كبيرين، وأن يستطيع على الأقل تحمّل كلفة عضوية ناد تقدّر مبدئياً بمبلغ 125.000 دولار، وهذا أكبر سبع مرات من الدخل السنوي لسكان مقاطعة رفالي. مزرعة الأسهم محاطة كلها بسياج، وتحمل بوابة الدخول لافتة تقول: «أعضاء وضيوف فقط». يصل الكثير من المالكين بطائرات خاصة، ونادراً ما يتسوقون أو يضعون قدماً في مهملتون، ويفضلون تناول الطعام في نادي مزرعة الأسهم أو يجعلون موظفي النادي يحصلون لهم على بقالتهم من مهملتون. شرح لي أحد سكان مهملتون المحليين بمرارة: «يمكنك مشاهدة أسراب من الأرستقراطيين عندما يقررون الذهاب إلى وسط المدينة في مجموعات منظمة مثل السياح الأجانب».

جاء الإعلان عن خطة تطوير مزرعة الأسهم بمثابة الصدمة لبعض السكان القاطنين في وادي بيتروت منذ أمد بعيد، الذين لم يتوقعوا أن يدفع أحد كل تلك الأموال من أجل أرض الوادي، أو أن الحصص لن تجد من يشتريها أبداً. كما تبين لاحقاً، كان هؤلاء على خطأ. فيما كان الأثرياء من خارج الولاية قد بدؤوا يزورون الولاية ويشترون من الوادي بوصفهم أفراداً، كان في افتتاح مزرعة الأسهم دلالة رمزية لأنه تضمن قيام الكثير من

الأشخاص الأثرياء بشراء أرض بيتروت كلها. الأكثر أهمية، أن مزرعة الأسهم كشفت كم أصبحت أرض الوادي أكثر قيمة للاستجمام منها للاستعمالات التقليدية في تربية الأبقار وزراعة التفاح.

تتضمن مشكلات مونتانا البيئية اليوم تقريباً أنواع المشكلات الاثنتي عشرة التي كانت قد قوّضت مجتمعات ما قبل الثورة الصناعية في الماضي، أو التي تهدد الآن المجتمعات في أماكن أخرى في العالم أيضاً. المشكلات البارزة في مونتانا هي الفضلات السامة، والغابات، والتربة، والمياه (والهواء أحياناً)، وتغير المناخ، وفقدان التنوع الحيوي والأنواع المدخلة والآفات الجديدة. لنبدأ بما يبدو المشكلة الأكثر أهمية، وهي الفضلات السامة:

يتصاعد القلق في مونتانا بشأن استعمال المخصبات، والأسمدة، ومحتويات أحواض الصرف الصحي، والمبيدات؛ وأكبر قضية فضلات سامة تمثّلها بقايا التنقيب عن المعادن، التي يعود بعضها إلى القرن الماضي فيما بعضها الآخر معاصر أو مستمر. يبرز التنقيب عن المعادن -ولا سيما النحاس، والرصاص، والموليبدينوم (من مجموعة الكروم)، والبلاديوم، والبلاتين، والزنك، والذهب والفضة- كأحد الركائز التقليدية في اقتصاد مونتانا. لا يعترض أحد على ضرورة التنقيب، بطريقة ما وفي مكان ما؛ تعمل الحضارة الحديثة، وصناعاتها الكيميائية، والإنشائية، والكهربائية والإلكترونية على المعادن. بدلاً من ذلك، السؤال هو في المكان والطريقة الأفضل للتنقيب عن خامات المعادن.

لسوء الحظ، لا يمثّل الخام المركّز الذي ينقل بعيداً عن مناجم مونتانا من أجل استخلاص المعادن سوى قسم صغير من الأرض التي ينبغي حفرها أولاً. ما تبقى من صخور وبقايا ما تزال تحمل النحاس، أو الزرنيخ، أو الكاديوم أو الزنك سامة للبشر (كذلك للأسماك، والحياة البرية والماشية)، والأخبار السيئة أنها تذهب إلى المياه الجوفية، والأنهار والتربة. إضافة إلى ذلك، خامات مونتانا غنية بكبريتات الحديد التي ينتج عنها حمض الكبريت. يوجد في مونتانا نحو 20.000 منجم مهجور، بعضها حديث لكن عمر الكثير منها يبلغ قرناً أو أكثر، تتسرب منها الأحماض وتلك المعادن السامة

باستمرار. الأغلبية العظمى من تلك المناجم ليس لها مالكون على قيد الحياة لتحمل المسؤولية المادية، أو أن المالكين المعروفين ليسوا أثرياء بما يكفي لإصلاح المنجم ومعالجة نظام صرف الأحماض بشكل مستمر.

ظهرت مشكلات السمّية المترافقة مع التنقيب في منجم نحاس بوت العملاق والمصهر القريب منذ قرن مضى، عندما شاهد مالكو المزارع القريبة أبقارهم تموت وقاضوا مالك المنجم - شركة مناجم أناكوندا للنحاس. أنكرت أناكوندا المسؤولية وربحت القضية، لكنها مع ذلك بنت في سنة 1907 أول حوض ترسيب لاحتواء الفضلات السامة. لهذا، نعرف منذ وقت طويل أن فضلات المناجم يمكن عزلها للتقليل من حجم المشكلات، وتقوم بعض المناجم الجديدة في أنحاء العالم الآن باستعمال تقانة مطورة للغاية، فيما تستمر أخرى في تجاهل المشكلة. في الولايات المتحدة اليوم، كل شركة تفتح منجماً جديداً ملزمة قانوناً بإبرام عقد مع شركة أخرى تلتزم بدفع تكاليف تنظيف المنجم إذا أفلست شركة المناجم نفسها. لكن العديد من المناجم لم تستطع الوفاء بالتزاماتها تلك (كانت تكاليف التنظيف النهائية أكبر من قيمة السند)، ولم يكن مطلوباً من المناجم القديمة شراء مثل تلك السندات على الإطلاق.

في مونتانا كما في أماكن أخرى، تستجيب الشركات التي كانت قد اشترت مناجم قديمة لمطالب دفع تكاليف التنظيف بإحدى طريقتين. إن كانت الشركة صغيرة خصوصاً، ربما يعلن مالكوها إفلاسها، ويقومون بإخفاء أصولها في بعض الحالات، ونقل أعمالهم إلى شركات أخرى أو إلى شركات جديدة لا تحمل مسؤولية تنظيف المناجم القديمة. وإن كانت الشركة كبيرة جداً ولا يمكنها الإدعاء بأن تكاليف التنظيف ستدفعها للإفلاس (كما في حالة آركو التي سأناقشها لاحقاً)، تنكر الشركة بدلاً من ذلك مسؤوليتها أو تسعى إلى تخفيف النفقات. في كلتا الحالتين، إما أن يبقى موقع المنجم والمناطق المحيطة به مليئاً بالسموم، ومن ثَمَّ يعرض حياة الناس للخطر، أو أن تدفع حكومة الولايات المتحدة الاتحادية وحكومة ولاية مونتانا (وجميعهم من دافعي الضرائب أخيراً) تكاليف التنظيف عبر صندوق تمويل اتحادي وصندوق مشابه في ولاية مونتانا.

يثير هذان الخياران اللذان تلجأ إليهما شركات التعدين سؤالاً سوف نستعرضه بين طيّات هذا الكتاب، وسنحاول فهم لماذا يقوم أي شخص أو مجموعة في أي مجتمع بعمل يعرف أنه ضار بالمجتمع كله؟ صحيح أن الإنكار أو التهرب من المسؤولية ربما يكون مفيداً مادياً على المدى القصير لشركة التنقيب، إلا أنه سيء للمجتمع كله، وربما يكون سيئاً أيضاً لمصالح الشركة على المدى الطويل، أو لكل صناعة التعدين. على الرغم من قبول أهل مونتانا منذ أمد طويل للتعدين بوصفه قيمة تقليدية تعرّف هوية ولايتهم، إلا أنهم أصيبوا بخيبة أمل كبيرة مؤخراً من التعدين وأسهموا في إنهاء الصناعة تقريباً ضمن مونتانا. على سبيل المثال، في سنة 1988 ولدهشة الصناعة، والسياسيين الذين يدعمون وتدعمهم الصناعة، أقرّ الناخبون في مونتانا قانوناً يحظر مبدئياً طريقة سيئة في التنقيب عن الذهب تستعمل مادة السيانيد بكثافة. يقول بعض أصدقائي في مونتانا الآن: لدى التفكير بالأمر، عندما نقارن كلفة تنظيف منجم تبلغ عدة مليارات من الدولارات التي كنا نتحملها بوصفنا دافعي ضرائب مع أرباح مونتانا السابقة الهزيلة من المناجم، التي يذهب معظمها إلى حملة الأسهم في شرق الولايات المتحدة أو أوروبة، ندرك أن مونتانا ستكون بحال أفضل على المدى الطويل إن لم يكن لديها مناجم نحاس على الإطلاق وإنما تستوردتها من تشيلي، وتترك المشكلات الناتجة عن ذلك للتشيليين!

من السهل علينا -نحن الذين ليس لديهم مناجم- أن نصبح ناقمين على شركات التعدين وأن نعدّ سلوكها يستحق اللوم أخلاقياً. ألم تقم عن سابق إصرار منها بأشياء أضرت بنا، وهي الآن تتملص من مسؤوليتها عن ذلك؟ تقول لافتة موضوعة فوق حمّام أحد أصدقائي في مونتانا: «لا تسرف في استعمال المياه. كن مثل صناعة التعدين ودع شخصاً آخر ينظف فضلاتك!».

في الواقع، القضية الأخلاقية أكثر تعقيداً. إليكم أحد التفسيرات التي اقتبستها من كتاب معاصر: «... لا يمكن أن تتحمل أساركو [الشركة الأمريكية للصهر والتكرير، شركة تعدين وصهر عملاقة] لوماً قاسياً [لعدم قيامها بتنظيف منجم سامٍّ بشكل خاص تمتلكه]. الشركات الأمريكية موجودة لجني المال لمالكيها؛ إنها الطريقة الخاصة للرأسمالية الأمريكية. والنتيجة الطبيعية لعملية جني المال ليست إنفاقه دون ضرورة ... إن مثل

هذه الفلسفة المتشددة ليست محصورة بصناعة التعدين. تفرق الشركات الناجحة بين تلك النفقات الضرورية للبقاء في العمل وتلك التي تحمل طابع «التزامات أخلاقية». إن صعوبة أو عدم فهم وقبول هذا الاختلاف يزيد من التوتر بين المدافعين عن برامج البيئة واسعة النطاق ومجتمع الأعمال. ويكون قادة الشركات على الأغلب محاسبين أو محامين وليسوا رجال دين». لم يأت ذلك التفسير من الرئيس التنفيذي لشركة أساركو، وإنما من مستشار البيئة ديفي ستيلار، الذي سعى في كتابه (جرح الغرب: مونتانا، التعدين والبيئة)إلى فهم كيفية ظهور مشكلة فضلات مناجم مونتانا السامّة، وما ينبغي على المجتمع حقاً القيام به للتعامل معها.

الحقيقة القاسية أنه لا توجد طريقة رخيصة بسيطة لتنظيف المناجم القديمة. كان مالكو المناجم الأوائل يتصرفون كما فعلوا لأن الحكومة لم تطلب منهم شيئاً تقريباً، ولأنهم كانوا رجال أعمال يعملون وفقاً للمبادئ التي شرحها ديفي ستيلار. في سنة 1971 أقرّت ولاية مونتانا قانوناً يطلب إلى شركات التعدين تنظيف ممتلكاتها قبل إغلاق مناجمها. حتى الشركات الثرية (مثل آركو وأساركو) التي ربما كانت تنوي تنظيف ممتلكاتها ترددت في فعل ذلك عندما أدركت أنه يُطلب إليها فعل المستحيل، أو أن التكاليف ستكون باهظة، أو أن النتائج المرجوة ستكون أقل مما يتوقعه العامة. عندما لا يتمكن مالك المنجم أو لا يرغب بالدفع، لا يريد دافعو الضرائب أن يتدخلوا ويدفعوا مليارات الدولارات لتغطية تكاليف التنظيف أيضاً. بدلاً من ذلك، يشعر دافعو الضرائب أن المشكلة موجودة منذ أمد بعيد، وأنها غائبة عن الأنظار وخارج ساحات منازلهم، لهذا يمكن احتمالها، ويمتنع معظم دافعي الضرائب عن إنفاق الأموال إن لم يكن هناك أزمة مباشرة؛ ولا يتذمر ما يكفي من دافعي الضرائب بشأن الفضلات السامة، أو يدعمون فرض ضرائب عالية. بهذا المعنى، فالشعب الأمريكي مسؤول عن التعطيل مثل مالكي المناجم والحكومة؛ ونتحمل نحن -الشعب- المسؤولية النهائية. فقط عندما يضغط الشعب على السياسيين لإقرار قوانين تطالب بتغيير سلوك شركات التعدين، ستغير تلك الشركات سلوكها، بخلاف ذلك، ستعمل الشركات مثل جمعيات

خيرية وستنتهك مسؤوليتها تجاه حملة أسهمها. سوف تسهم ثلاث حالات في توضيح بعض النتائج المتنوعة لتلك المعضلات حتى تاريخه: حالات كلارك فورك، وسد ميلتاون ومنجم بيغاسوس زورتمان – لاندوسكي.

في سنة 1882، بدأت شركات التعدين التي أضحت لاحقاً شركة أناكوندا للتنقيب عن النحاس عملها في بوت قرب منبع كلارك فورك لنهر كولومبية. بحلول سنة 1900، كانت بوت تقدم نصف إنتاج الولايات المتحدة من النحاس. لغاية سنة 1955، كانت معظم أعمال التنقيب تجرى في أنفاق تحت الأرض، لكن في سنة 1955 بدأت أناكوندا التنقيب في منجم مكشوف يدعى بيركلي، وهو حفرة هائلة الآن يزيد قطرها على الميل وعمقها على 1800 قدم. انتهى الأمر بكميات ضخمة من بقايا المنجم الحامضية مع المعادن السامة في نهر كلارك فورت. لكن أرباح أناكوندا تراجعت بعد ذلك بسبب المنافسة الأجنبية الأرخص، ومصادرة مناجمها في تشيلي، وازدياد المخاوف البيئية في الولايات المتحدة. وفي سنة 1976، اشترت أناكوندا شركة النفط الكبيرة آركو (التي تم شراؤها مؤخراً من قبل شركة النفط البريطانية بريتش بتروليوم، الأكبر)، مما أدّى إلى إغلاق المصهر سنة 1980 والمنجم نفسه سنة 1983، وإلغاء آلاف الوظائف وثلاثة أرباع القاعدة الاقتصادية لمنطقة بوت.

نهر كلارك فورك، وضمنه حفرة بيركلي، الآن أكبر موقع ينبغي على صندوق التمويل تنظيفه وأكثره كلفة في الولايات المتحدة. من وجهة نظر آركو، ليس عادلاً تحميلها المسؤولية عن الأضرار التي تسبب بها مالكو المنجم السابقين، قبل إقرار قانون صندوق التمويل. من وجهة نظر الحكومتين الاتحادية والمحلية، اشترت آركو أصول أناكوندا، وتتحمل بذلك مسؤولياتها. على الأقل، آركو وشركة النفط البريطانية لم تعلنا الإفلاس. كما قال لي أحد علماء البيئة الأصدقاء: «إنهم يحاولون الإفلات بدفع أقل ما يمكن، لكن هناك شركات أسوأ في تعاملاتها من آركو». سيتم ضخ الماء الحامضي الذي يسيل إلى حفرة بيركلي ومعالجته للأبد. كانت آركو قد دفعت عدّة ملايين من الدولارات لولاية مونتانا لإعادة كلارك فورك إلى سابق عهده، وتُقدّر مسؤوليتها الإجمالية النهائية بمليار

دولار، لكن ذلك التقدير غير مؤكد لأن معالجة التنظيف تستهلك الكثير من الطاقة: من يعرف ما الطاقة التي سيتم استهلاكها بعد 40 سنة من الآن؟

تعالج الحالة الثانية سد ميلتاون، المبني سنة 1907 على مجرى نهر كلارك فورك في بوت لتوليد الكهرباء لمنشرة قريبة. منذ ذلك الوقت، انجرفت 6.600.000 ياردة مربعة من الرواسب الملوثة بالزرنيخ، والكادميوم، والنحاس، والرصاص، والزنك من مناجم بوت وتجمّعت في الحوض خلف السد. والمشكلة «الثانوية» الناتجة عن ذلك هي أن السد حجز الأسماك عن الهجرة على طول نهري كلارك فورك وبلاكفوت (يعد الأخير طريقاً للسلمون الذي أضحى شهيراً بفضل حكاية نورمان مكلاين وفيلم روبرت ريدفورد: نهر يجري). المشكلة الأساس، التي اكتشفت سنة 1981 عندما لاحظ سكان محليون طعماً رديئاً في مياه الشرب من آبارهم، هي تسرب كميات كبيرة من المياه الجوفية التي تحمل مواداً سميةً تفوق 42 مرة الحد المسموح به لمعايير الماء اتحادياً من الحوض. السد متهالك، بحاجة لإصلاح، وغير ثابت تماماً، ويقع في منطقة زلازل وكاد يتحطم نتيجة ضغط الجليد سنة 1996، ويُتوقع أن ينهار عاجلاً أو آجلاً. لن يفكر أحد بتشييد مثل ذلك السد الرديء اليوم. إذا انهار السد فعلاً وتحررت الرواسب السامة، لن يكون شرب المياه في ميسولا، أكبر مدينة في جنوب شرق مونتانا التي تقع على بعد سبعة أميال فقط على مجرى السد ممكناً، ولن يظل نهر كلارك فورك صالحاً لصيد الأسماك.

أصبحت آركو مسؤولة عن الرواسب السامة خلف السد عندما اشترت شركة أناكوندا للتنقيب عن النحاس، التي أدّت نشاطاتها إلى نشوء تلك الرواسب. أطلقت الكارثة الوشيكة التي كادت تقع سنة 1996 نتيجة ضغط الجليد، وموت الأسماك في المجرى بسبب جريان ماء يحمل النحاس السام من السد بين الفينة والأخرى سنة 1998، تحذيراً بأنه ينبغي فعل شيء بشأن السد. أوصى علماء الولاية والاتحاديون بإزالته ورواسبه السامة المتراكمة، ممّا سيكلف آركو نحو 100.000.000 دولار. لوقت طويل، أنكرت آركو أن تكون الرواسب السامة سبب موت الأسماك، وأنكرت مسؤوليتها عن الزرنيخ في مياه ميلتاون الجوفية أو السرطان في منطقة ميلتاون، وأسّست حركة «جذور الأعشاب» في بلدة بونر

القريبة لمعارضة إزالة السد، واقتراح تقويته فقط بدلاً من ذلك، بكلفة أقل كثيراً تبلغ 20.000.000 دولار. لكن تبين أن السياسيين، ورجال الأعمال وأهل ميسولا، الذين عدّوا في البداية عرض إزالة السد جنونياً، يؤيدون بقوة الاقتراح. وفي سنة 2003، تبنّت «وكالة حماية البيئة» الاتحادية العرض، وأكّدت تقريباً ضرورة إزالة السد.

تتعلق الحالة المتبقية بمنجم زورتمان – لاندوسكي المملوك لبيغاسوس للذهب، وهي شركة صغيرة أسّسها أشخاص من شركات تعدين أخرى. استعمل المنجم أسلوباً معروفاً بترشيح الأكوام بالسيانيد، الخاص باستخلاص الذهب من تبر فقير جداً به ويتطلب 50 طناً من التبر لإنتاج أوقية واحدة من الذهب. يتم استخلاص التبر من حفرة مفتوحة، ويعاد تجميعه في كومة كبيرة (تقارب جبلاً صغيراً) داخل غرفة ترشيح، ويتم رشها بمحلول السيانيد، الشهير بأنه السم المستعمل في إنتاج غاز السيانيد المهدرج الذي تم استخدامه في كل من غرف الغاز النازية وغرف غاز السجون الأمريكية، لكن بهدف إنتاج الذهب. وهكذا فيما يسيل المحلول الذي يحتوي السيانيد عبر كومة واحدة، يلتقط الذهب وينزح معه إلى بركة قريبة، حيث يتم ضخه إلى مصنع معالجة لاستخلاص الذهب. ويتم التخلص من محلول السيانيد المتبقي الذي يحتوي معادن سامة برشّه على غابات أو أراضٍ قريبة، أو يتم تخصيبه بالمزيد من السيانيد وإعادة استعماله على الكومة.

من الواضح أنه قد تقع عدّة أخطاء في عملية ترشيح الكومة تلك، التي وقعت كلها في منجم زورتمان – لاندوسكي (صورة 4). خط الترشيح رفيع جداً وكان يعاني حتماً تسريبات نتيجة وطأة ثقل ملايين الأطنان التي تدفعها آلة ثقيلة. ربما تفيض البركة مع خليطها السام، وذلك ما حدث في منجم زورتمان – لاندوسكي أثناء عاصفة مطرية. وأخيراً، السيانيد نفسه خطير: في حالة حدوث إشباع مفاجئ في المنجم، عندما يحصل المالكون على الإذن للتخلص من المحلول الزائد برشّه في المناطق القريبة لمنع حدوث انفجار، تقود إساءة استعمال عملية الرش إلى تشكل غاز السيانيد الذي يقتل بعضاً من العمال. أعلنت بيغاسوس للذهب أخيراً إفلاسها، وهجرت الحفر، والأكوام والبرك

الضخمة المكشوفة التي ستتسرب منها الأحماض والسيانيد للأبد. لم يكن سند بيغاسوس المالي كافياً لتغطية كلفة التنظيف، مما ألقى بعبء دفع الفواتير الباقية على دافعي الضرائب، المقدّرة بمبلغ 40.000.000 دولار أو أكثر. توضح دراسات الحالات الثلاث تلك لمشكلات فضلات المناجم السامة التي وصفتها، وآلاف غيرها، لماذا جاء مسؤولون من ألمانية، جنوب أفريقية ومنغولية، وبلاد أخرى تمعن التفكير في استثمارات التعدين إلى مونتانا للإطلاع شخصياً على أساليب التعدين السيئة وعواقبها؟.

تتضمن مجموعة ثانية من مشكلات البيئة في مونتانا قطع الأشجار وحرق غاباتها. كما أن أحداً لا ينكر أن التنقيب عن المعادن ضروري، في مكان ما وبطريقة ما، لا يجادل أحد أن قطع الأشجار ضروري أيضاً للحصول على الخشب للبناء وصناعة الورق. السؤال الذي يطرحه أصدقائي في مونتانا المتعاطفين مع قطع الأشجار: إذا كنت تعارض قطع الأشجار في مونتانا، من أين يمكنك الحصول على الخشب؟ عرض علي ريك ليبل رأياً مثيراً للجدل لقطع الأشجار في مونتانا بالقول: «لا يمكن التوقف عن قطع أشجار الغابة المطرية!». كان رأي جاك ورد مشابهاً: «إذا رفضنا قطع أشجارنا الميتة واستوردنا بدلاً من ذلك الأشجار الحية من كندا، نكون قد صدّرنا كلاً من تأثيرات قطع الأشجار البيئية والفوائد الاقتصادية إلى كندا». يعلّق ديك هيرشي ساخراً: «هناك قول: «لا تغتصب الأرض بقطع أشجارها» - لهذا نكون نغتصب كندا بدلاً من ذلك».

بدأ قطع الأشجار التجاري في وادي بيتروت سنة 1886، لتوفير أخشاب الصنوبر لشركات التعدين في بوت. كما دفع ازدهار تشييد المنازل في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وزيادة الطلب على الأخشاب الناتجة عن ذلك، مبيعات ألواح أخشاب غابات الولايات المتحدة الوطنية إلى ذروتها سنة 1972 وتضاعفت نحو ست مرات عمّا كانت عليه سنة 1945. وكانت طائرات تقوم بإطلاق مادة د-د-ت (مبيد حشري) فوق الغابات لمكافحة حشرات الأشجار. من أجل إعادة زرع أشجار متماثلة في النوع والعمر من أنواع منتقاة، ومن ثَمَّ زيادة الغلّة من ألواح الأخشاب وفاعلية عملية القطع، كان قطع

كل الأشجار يتم بدلاً من اختيار أشجار فردية معينة. كانت هناك بعض المساوئ إلى جانب المزايا الكبيرة لقطع كل الأشجار: ارتفعت حرارة الماء في الجداول التي لم تعد تظللها الأشجار فوق القيم المناسبة لتكاثر وبقاء السمك؛ وذاب الثلج عن الأرض الجرداء بسرعة أكبر في الربيع، بدلاً من أن يذوب الثلج الذي تظلله الأشجار تدريجياً ويتحول إلى ماء يروي المزارع أثناء الصيف، وفي بعض الحالات، ازدادت نسبة الرواسب، وانخفضت جودة الماء. لكن كانت أكثر مساوئ القطع الكلي بروزاً للعيان، لمواطني الولاية الذين كانوا يعدون أعلى موارد أرضهم قيمة جمالها، أن المنحدرات التي تمت إزالة الأشجار كلياً عنها تبدو بشعة، قبيحة حقاً.

أصبح النقاش الناتج عن ذلك معروفاً باسم «جدال القطع الكلي». احتج المزارعون، وأصحاب مزارع الماشية والشعب عامةً في مونتانا. أخطأ مديرو إدارة غابات الولايات المتحدة بالإصرار على أنهم المختصون الذين يعرفون كل شيء عن قطع الأشجار، وأن الشعب كان جاهلاً وينبغي أن يلتزم الصمت. انتقد تقرير بول سنة 1970، الذي أعدّه مختصون بالغابات من خارج الإدارة الحكومية، سياسات إدارة الغابات، وظهرت نزاعات مماثلة تناولت مسألة القطع الكلي لغابات غرب فيرجينية الوطنية، مما قاد إلى تغييرات قومية تضمنت تقييد القطع الكلي والعودة للتركيز على إدارة الغابات لتحقيق أهداف متعددة وليس إنتاج أخشاب البناء فقط (كما كانت الرؤية أساساً عندما تم إنشاء إدارة الغابات سنة 1905).

في العقود التي أعقبت «جدال القطع الكلي»، انخفضت ألواح أخشاب إدارة الغابات السنوية أكثر من 80% - جزئياً بسبب القيود البيئية المذكورة في قانون الأنواع المهددة بالانقراض، وقانون الماء النظيف، ومتطلبات الغابات الوطنية للمحافظة على مواطن كل الأنواع، وفي جزء آخر بسبب صعوبة الوصول إلى الأشجار الكبيرة الناتجة عن عملية القطع نفسها. عندما تعلن إدارة الغابات بيع ألواح خشبية اليوم، تقدم منظمات البيئة اعتراضات وتقيم دعاوى تستغرق 10 سنوات للفصل فيها مما يجعل عائد قطع الأشجار أقل من الناحية الاقتصادية ولو تم رد الدعاوى أخيراً. أخبرني تقريباً كل أصدقائي

من مونتانا، حتى أولئك الذين يعدون أنفسهم علماء بيئة متفرغين، أنهم يعدون أن رقّاص الساعة ابتعد كثيراً بعكس اتجاه قطع الأشجار. يشعرون بالإحباط لأن عروض قطع الأشجار التي تبدو مسوغة تماماً لهم (مثل تلك التي تهدف إلى التخفيف من كميات وقود (بقايا الأغصان والأوراق) حرائق الغابات التي سنناقشها لاحقاً) تتأخر كثيراً في المحاكم. لكن منظمات البيئة التي تقدم الاعتراضات كانت قد توصلت إلى نتيجة مفادها أنه ينبغي لها التشكيك ببرنامج خفي يدعم قطع الأشجار خلف ما يبدو اقتراحاً حكومياً معقولاً لقطع الأشجار. كل مصانع أخشاب وادي بيتروت السابقة مغلقة الآن، لأنه لا يوجد الكثير من ألواح الأخشاب من غابات عامة، ولأنه تم قطع الغابات الخاصة في الوادي مرتين. كان إغلاق المصانع يعني فقدان وظائف منظمة تدّر دخولاً عالية، إضافة إلى الصورة الذاتية التقليدية لمونتانا.

في أماكن أخرى في مونتانا، خارج وادي بيتروت، بقي الكثير من الغابات الخاصة، معظمها جاء من هبات حكومية تم تقديمها في ستينيات القرن التاسع عشر إلى سكة حديد شمال الأطلسي بصفة حافز لتشييد خط سكة حديد عابر للقارة. وفي سنة 1989، انتقلت تلك الأرض من شركة السكك الحديدية إلى مؤسسة تتخذ من سياتل مقراً لها وتدعى شركة أخشاب بلم كريك (جدول الخوخ)، التي استعملتها لأهداف ضريبية ضمانةً لاستثمارات عقارية (حتى تكون الضرائب على دخلها أقل مما هي على الأرباح الرأسمالية)، وهي الآن أكبر مالك لغابات خاصة في مونتانا وثاني أكبر مالك في الولايات المتحدة. كنت قد قرأت منشورات بلم كريك وتكلمت مع مدير شؤون المسهمين، بوب جيرسا، الذي دافع عن سياسات بلم كريك البيئية وحفاظها على الأحراج. وكنت قد سمعت أيضاً عدداً من الأصدقاء في مونتانا يدلون بآراء سيئة عن بلم كريك. الشائع في شكواهم هو: «لا تهتم بلم كريك إلا بمصالحها»، أو «إنهم ليسوا مهتمين بالمحافظة على الأحراج»، أو «لديهم ثقافة شركة، وهدفهم إنتاج المزيد من الأخشاب»، أو «تجني بلم كريك أموالاً بأي طريقة كانت من الأرض»، أو «يتحكمون بالأمر فقط إذا اشتكى شخص ما».

إن كانت تلك الآراء الحادّة تذكّرك بالآراء التي كنت قد اقتبستها بشأن شركات التعدين، أنت محق. تم تأسيس بلم كريك لتكون شركة تدر أرباحاً، وليست جمعية خيرية. إذا أراد مواطنو مونتانا من بلم كريك القيام بأشياء تقلل من أرباحها، ستكون مسؤوليتهم أن يضغطوا على السياسيين لتمرير وإقرار قوانين تطالب بتلك الأشياء، أو شراء الأرض وإدارتها بشكل مختلف. تحوم فوق هذا النزاع حقيقة أساس قاسية: مناخ مونتانا الجاف البارد وارتفاع معظم أراضيها التي تشكل عوامل تعوق نمو الغابات. تنمو الأشجار بسرعة أكبر عدّة مرات في جنوب شرق وشمال شرق الولايات المتحدة منها في مونتانا. مع أن أكبر مساحة أرض تمتلكها بلم كريك تقع في مونتانا، إلا أن أربع ولايات أخرى (كانساس، وجورجية، ومين وميسيسبي) تنتج كل منها ألواح أخشاب لشركة بلم كريك أكثر في مساحات لا تتجاوز 60 إلى 64% من مساحة أرضها في مونتانا. لا يمكن لبلم كريك الحصول على نسبة عائدات كبيرة من عمليات قطع الأشجار في مونتانا: ينبغي أن تدفع ضرائب وتكاليف حماية الأرض من الحرائق أثناء امتلاكها لها من 60 إلى 80 سنة قبل أن تبدأ قطع الأشجار، فيما تصل الأشجار إلى حجم القطع في 30 سنة في أراضيها جنوب شرق الولايات المتحدة. عندما تواجه بلم كريك حقائق اقتصادية سترى قيمة أكبر في تطوير أراضيها في مونتانا، خاصة تلك الواقعة بجانب الأنهار والبحيرات، لبناء العقارات وليس لقطع الأشجار لأن المشترين المحتملين الذين يسعون للحصول على أملاك جميلة بمحاذاة المياه لديهم الرأي نفسه. غالباً ما يكون هؤلاء المشترون ممثلين لمصالح حماية البيئة، بما في ذلك الحكومة. لكل تلك الأسباب، مستقبل قطع الأشجار في مونتانا أكثر من أي مكان آخر في الولايات المتحدة غير أكيد، كما هو حال التعدين.

تتعلق بقضايا قطع أشجار الغابات هذه قضايا حرائق الغابات، التي ازدادت مؤخراً في كثافتها ونطاقها في بعض أنواع غابات مونتانا وعبر غرب الولايات المتحدة كله، وكانت الحرائق في صيف سنوات 1988، 1996، 2000، 2002 و2003 قاسية بشكل خاص. في صيف 2000، احترقت خُمس مساحة ما تبقى من غابات وادي بيتروت. كلما عدت بالطائرة إلى بيتروت هذه الأيام، فأول فكرة تنتابني عندما انظر من نافذتي هي إحصاء عدد الحرائق أو حساب مقدار الدخان في ذلك اليوم. (في 19 آب 2003، فيما كنت على

متن طائرة إلى مطار ميسولا، أحصيت اثني عشر حريقاً كان دخانها يحجب الرؤية عدة أميال). في كل مرة كان جون كوك يصطحب أبنائي للصيد بالصنارة، وفي سنة 2000، كان اختياره للجدول الذي سيصطادون منه يعتمد جزئياً على مكان الحرائق ذلك اليوم. كان ينبغي على بعض أصدقائي في بيتروت أن يخلوا منازلهم مراراً بسبب النيران التي كانت تقترب منها.

نجمت هذه الزيادة الحالية في الحرائق جزئياً عن تغير المناخ (النزعة الحالية في فصول صيف حارة ورطبة) وفي جزء آخر منها بسبب النشاطات البشرية، لأسباب معقدة كان مراقبو الأحراج يفهمونها قبل 30 سنة مضت لكن أهميتها النسبية ما تزال موضع خلاف. أحد العوامل هو التأثير المباشر لقطع الأشجار، الذي غالباً ما يحول غابة إلى شيء قريب من كومة كبيرة من مادة قابلة للاشتعال: ربما تبقى أرضية غابة تم قطع أشجارها مغطاة بالأغصان ورؤوس الأشجار المقطوعة؛ وينمو فيها بكثافة غطاء نباتي جديد، مما يزيد من كميات وقود الغابة؛ وتبقى الأشجار المقطوعة التي تتم إزالتها بالطبع أكبر وأقوى مواد مقاومة الحرائق، وتترك خلفها أشجاراً أصغر وأكثر قابلية للاشتعال. عامل آخر هو أن إدارة غابات الولايات المتحدة اعتمدت في العقد الأول من تسعينيات القرن العشرين سياسة إخماد الحرائق (محاولة إنهاء حرائق الغابات) لأسباب واضحة تتجلى في عدم رغبتها بتعريض أخشاب ثمينة للدخان، وعدم تعريض منازل وحياة الناس للخطر. أصبح هدف إدارة الغابات المعلن «إخماد كل حريق غابة بحلول الساعة 10 من صباح اليوم اللاحق للإبلاغ عنه». أصبح رجال الإطفاء أكثر نجاحاً في تحقيق ذلك الهدف بعد الحرب العالمية الثانية بفضل توافر طائرات إخماد الحرائق، ونظام طرق واسعة لإرسال شاحنات الإطفاء، وتحسن تقانة الإطفاء. أثناء العقود القليلة التي تلك الحرب العالمية الثانية، تراجعت حرائق الغابات بمقدار 80%.

بدأ الوضع السعيد يتغير في ثمانينيات القرن العشرين، نظراً لازدياد معدل تكرار حرائق الغابات الكبيرة التي كان إخمادها مستحيلاً أساساً إن لم يساعد المطر وانخفاض سرعة الرياح في ذلك. بدأ الناس يدركون أن سياسة حكومة الولايات المتحدة الاتحادية

في إخماد النيران تسهم في اندلاع تلك الحرائق الكبيرة، وأن الحرائق الطبيعية التي كانت تنجم في السابق عن البرق قد أدت دوراً مهماً في المحافظة على بنية الغابة. يتنوع ذلك الدور الطبيعي للحرائق وفقاً للارتفاع، وأنواع الأشجار، وشكل الغابة. لنأخذ غابة صنوبر بوندروسة التي لا ترتفع أشجارها عالياً في بيتروت، تظهر السجلات التاريخية إضافة إلى عدد حلقات الشجرة السنوية وآثار النيران الموثقة على جذوع الأشجار، أن غابة صنوبر بوندروسة تعرضت لحريق ناجم عن البرق بمعدل مرة كل عقد وفقاً لظروف طبيعية (أي: قبل أن تبدأ سياسة إخماد الحرائق نحو سنة 1910 وتصبح سارية المفعول بعد سنة 1945). تتمتع أشجار بوندروسة بقشرة يبلغ سمكها بوصتين وهي مقاومة نسبياً للنار، التي أحرقت بدلاً منها شجيرات التنّوب الصغيرة الحسّاسة للنيران التي كانت قد نمت منذ الحريق الماضي. لكن بعد مرور عقد فقط ونشوب الحريق الجديد، تكون تلك الشجيرات ما تزال منخفضة للغاية ولا تنتشر النار منها إلى قمم الأشجار الأخرى. يبقى الحريق محصوراً بالأرض والطبقة الدنيا من الغطاء النباتي. نتيجة لذلك، تشبه الكثير من غابات صنوبر بوندروسة المنتزهات، مع كميات وقود منخفضة، وأشجار كبيرة بينها مسافات جيدة، وطبقة نباتية بسيطة نسبياً.

يركّز قاطعو الأشجار، بالطبع، على إزالة أشجار صنوبر بوندروسة الكبيرة، القديمة، القيّمة، المقاومة للنار تلك، فيما سمحت سياسة إخماد الحرائق لعقود بنمو شجيرات التنّوب التي ستصبح بالمقابل قيّمة عندما يكتمل نموها. زادت كثافة الأشجار من 30 إلى 200 شجرة في كل فدان، وازدادت كميات وقود الغابة 6 أضعاف، وأخفقت التنّوب تكراراً في تقديم ما يكفي من المال لاقتلاع الشجيرات. عامل آخر مرتبط بالبشر هو رعي الأغنام في الغابات الوطنية الذي ربما يكون قد أدى أيضاً دوراً رئيساً بالتقليل من أعشاب الطبقة النباتية التي كانت بخلاف ذلك ستؤدي إلى نشوب حرائق متكررة منخفضة الشدة. عندما يبدأ حريق أخيراً بالاشتعال في غابة مكتظة بالشجيرات الصغيرة، سواء كان ذلك بسبب البرق أو إهمال الإنسان أو (غالباً للأسف) عمداً منه، ربما تصبح الشجيرات الطويلة الكثيفة سلماً يسمح للنار بالصعود إلى رؤوس الأشجار. وتكون النتيجة أحياناً

جحيماً لا يمكن إيقافه، ترتفع فيه ألسنة اللهب 400 قدم في الهواء، وتقفز من ذروة شجرة إلى أخرى عبر مساحات واسعة، تصل إلى حرارة 2000 درجة فهرنهايت، تقتل بذور الشجرة في التربة، وربما يتبعها انزلاق التربة بعمليات تعرية هائلة.

يحدد مراقبو الأحراج الآن أكبر مشكلة في إدارة الغابات الغربية بما ينبغي فعله بكميات الوقود المتزايدة تلك التي تراكمت أثناء نصف القرن الماضي نتيجة تطبيق سياسة إخماد النيران. في شرق الولايات المتحدة الأكثر رطوبة، تتعفن الأشجار الميتة بسرعة أكبر منها في الغرب الأكثر جفافاً، حيث تقف المزيد من الأشجار الميتة مثل عيدان ثقاب عملاقة. في عالم مثالي، تقوم إدارة الغابات بتدبير شؤون الغابة والحفاظ عليها، وتقليمها، وإزالة الغطاء النباتي الكثيف بقصّه أو إشعال حرائق صغيرة يمكن السيطرة عليها. لكن ذلك سيكلف أكثر من ألف دولار لكل فدان من مئة المليون فدان من الغابات في غرب الولايات المتحدة، أو ما مجموعه 100 مليار. لا يرغب أي سياسي أو مواطن بإنفاق تلك الأموال. حتى إذا كانت الكلفة أقل، سيكون معظم العامة متشككين أن مثل ذلك الاقتراح ليس سوى عذر لاستئناف قطع الأشجار في غاباتهم الجميلة. بدلاً من برنامج دائم للنفقات من أجل الحفاظ على غاباتنا الغربية بحالة تكون فيها أقل عرضة للنيران، تترك الحكومة الاتحادية الغابات في وضع قابل للاشتعال وهي مرغمة على إنفاق المال بشكل غير متوقع كلما ظهرت حاجة ملحة لمكافحة الحرائق: مثلاً، نحو 1.6 مليار دولار لمكافحة حرائق الغابات صيف 2000 التي أتت على 10.000 ميل مربع.

يحمل أهل مونتانا أنفسهم وجهات نظر متنوعة وغالباً ما تكون متناقضة بشأن إدارة الغابات وحرائقها. من ناحية، يخشى العامة ولا يحبون بطبعهم رد فعل «اتركوها تحترق» الذي تجد إدارة الغابات نفسها ملزمة باتخاذه بشأن الحرائق الضخمة التي سيكون إخمادها خطيراً أو مستحيلاً. عندما تم السماح بإشعال النيران سنة 1988 في أكثر منتزه يلوستون الوطني، كانت الاحتجاجات الشعبية عارمة على وجه الخصوص، دون أن يفهم هؤلاء أنه لا يوجد في الواقع شيء يمكن القيام به سوى التضرع لهطل المطر أو الثلج. من ناحية أخرى، لا يحب العامة أيضاً اقتراحات تطبيق برامج تقليم

الغابات التي قد تجعل الغابة أقل عرضة للاشتعال، لأن الناس يفضّلون مناظر الغابات الكثيفة الجميلة، ويعارضون التدخل «غير الطبيعي» مع الطبيعة، ويرغبون بترك الغابة في حالة «طبيعية»، وهم لا يريدون بالتأكيد تغطية كلفة التقليم بزيادة الضرائب. إنهم (مثل أ:ثر مراقبي الأحراج حتى وقت قريب) يخفقون في فهم أن حالة الغابات الغربية غير طبيعية تماماً هذه الأيام، نتيجة لقرن من سياسة إخماد الحرائق، وقطع الأشجار، ورعي الأغنام.

ضمن بيتروت، يبني الناس منازل فخمة إلى جانب/ أو محاطة بالغابات سريعة الاشتعال على حافة مناطق حضرية/برارٍ، ثم يتوقعون من الحكومة أن تحمي تلك المنازل من الحرائق. في تموز 2001، عندما ذهبت وزوجي في نزهة إلى الغرب من بلدة مهملتون عبر ما كان سابقاً غابة بلودجت، وجدنا نفسينا في منطقة من الأشجار الميتة المتفحّمة التي اشتعلت فيها النيران في إحدى أكبر حرائق الغابات التي كان دخانها قد ملأ الوادي أثناء زيارتنا صيف 2000. طالب سكان منطقة بلودجت -الذين عارضوا سابقاً اقتراحات إدارة الغابات بتقليم الغابة- عندها بأن تستأجر الإدارة 12 مروحية إطفاء كبيرة بكلفة 2000 دولار بالساعة لإنقاذ منازلهم بإلقاء الماء من الجو، فيما تركت إدارة الغابات، التي تعمل وفقاً لتفويض من الحكومة لحماية الأرواح، ممتلكات الناس وبعدها الغابة بهذا الترتيب، مساحات شاسعة من الأراضي الحراجية العامة الأكثر قيمة من تلك المنازل تحترق في الوقت نفسه. أعلنت إدارة الغابات لاحقاً أنها لن تنفق بعد ذلك الكثير من الأموال وتعرض حياة رجال الإطفاء للخطر لحماية ممتلكات خاصة فقط. يقاضي العديد من مالكي المنازل إدارة الغابات إذا احترقت منازلهم في حريق غابة، أو إذا احترقت بنيران أشعلتها إدارة الغابات عمداً للسيطرة على حريق أكبر بكثير، أو إذا لم تحترق وإنما احترقت الغابة التي كانت تقدم لهم منظراً جميلاً من منازلهم. مع أن بعض مالكي المنازل في مونتانا يؤلمهم مثل ذلك الموقف المتشدد المعادي للحكومة إلا أنهم لا يرغبون بدفع ضرائب لتغطية كلفة الإطفاء، أو السماح لموظفي الحكومة بدخول أراضيهم لتطبيق إجراءات منع اشتعال النيران.

obeikandl.com

تتضمن المجموعة الآتية من المشكلات البيئية في مونتانا تربتها. وتتعلق إحدى مشكلات التربة «الثانوية» بازدهار بساتين التفاح التجارية في وادي بيتروت، التي كانت مربحة للغاية في البداية، ثم انهارت نظراً لاستنفاد أشجار التفاح نتروجين التربة. وتعدّ التعرية مشكلة أخرى أكثر اتساعاً، وتنتج عن واحدة من متغيرات متعددة تزيل الغطاء النباتي الذي يحمي عادة التربة: مثل الرعي الجائر، أو كثرة الأعشاب السامة، أو قطع الأشجار، أو حرائق غابات تصل إلى درجات حرارة عالية تجعل التربة السطحية عقيمة. تعرف العائلات التي تملك مزارع ماشية منذ وقت طويل جيداً أن عليها عدم تعريض مروجها للرعي الجائر: كما قال ديك وجاك هيرشي لي: «ينبغي أن نعتني جيداً بأرضنا، وإلا سندمرها». بأي حال، أحد جيران آل هيرشي من خارج المنطقة كان قد دفع أموالاً لأملاكه أكثر مما تستطيع تقديمه مزرعة ماشية باستمرار، ويستفيد من مراعيه الآن إلى أقصى حد على أمل استرداد استثماره. يقترف جيران آخرون خطأ تأجير حقوق الرعي في أراضيهم لمقيمين، يستغلونها لتحقيق ربح سريع عبر عقد مدته ثلاث سنوات، ولا يهتمون بشأن الأضرار الناجمة عن ذلك على المدى الطويل. النتيجة الصافية لتلك الأسباب المتنوعة في تعرية التربة هي أن نحو ثلث أراضي بيتروت يعد في حالة جيدة وليست معرضة للتعرية، وثلث معرض لخطر التعرية، وثلث تعرضت فيه التربة للتعرية وبحاجة لاستصلاح.

تعد الملوحة مشكلة أخرى للتربة في مونتانا، إلى جانب استنزاف النتروجين والتعرية، وهي عملية تراكم الملح في التربة والمياه الجوفية. مع أن مثل تلك العملية تحدث دائماً بشكل طبيعي في بعض المناطق، إلا أن الاهتمام هذه الأيام يدور حول تدمير مناطق كبيرة من الأراضي الزراعية من الملوحة الناتجة عن بعض الممارسات الزراعية البشرية التي سأشرحها في الفصول القليلة القادمة وفي فصل 13 ـ إزالة النباتات الطبيعية والري. في أجزاء من مونتانا، وصل تركيز الملوحة في مياه التربة إلى ضعف ما هو عليه في مياه البحر.

إضافة إلى ذلك، لبعض الأملاح تأثيرات سمية معينة على المحاصيل شبيهة بتأثير الجفاف، وبزيادة ضغط تناضح التربة تصبح عملية امتصاص الماء من قبل الجذور

أصعب. ربما ينتهي الأمر بالمياه الجوفية المالحة أيضاً في الآبار والجداول وربما تتبخر على السطح لتترك طبقة متصلبة من الملح. إذا تخيلت نفسك تشرب كأساً من «الماء» أكثر ملوحةً من ماء المحيط، ستعرف أن مذاقه كريه ويمنع المزارعين من زراعة المحاصيل، وأنه يحتوي عناصر غير معدنية، ومكوّنات سامة أخرى ربما تكون سيئة لصحتك (وللحياة البرية وماشيتك). الملوحة مشكلة اليوم في مناطق عديدة من العالم إلى جانب الولايات المتحدة، وضمنها الهند، وتركية، وأسترالية خاصة (انظر فصل 13). أسهمت تلك المشكلة في الماضي بانحدار أقدم حضارات العالم، تلك التي كانت قائمة ما في بلاد ما بين النهرين: تقدم الملوحة جزءاً كبيراً من السبب الذي يجعل إطلاق تعبير «الهلال الخصيب» اليوم على العراق وسورية، اللتين كانتا سابقاً مركزين رائدين في زراعة العالم، يبدو دعابة سمجة.

أضرّ الشكل الرئيس للملوحة في مونتانا بملايين الفدانات من الأراضي الزراعية في السهول الكبيرة الشمالية كلها، ومنها عدّة مئات آلاف من الفدانات في شمال، وشرق ووسط مونتانا. يدعى ذلك الشكل «التسرّب الملحي»، لأن الماء المالح المتجمع في الأرض ضمن منطقة مرتفعة يتغلغل عبر التربة ليظهر بشكل تسرّب في منطقة منخفضة على بعد نصف ميل أو أبعد. تصبح التسرّبات الملحية عادة مضرة بصداقة الجيران عندما تسبب ممارسات زراعية لأحد المزارعين في منطقة مرتفعة تسرّباً ملحياً في ملكية جار ضمن منطقة منخفضة.

إليكم كيف تظهر التسرّبات الملحية: توجد في شرق مونتانا الكثير من الأملاح القابلة للذوبان في الماء (ولا سيما كبريتات الصوديوم، والكالسيوم، والمغنزيوم) بوصفها عناصر من الصخور والتربة نفسها، الموجودة أيضاً في رواسب بحرية (لأن معظم المنطقة كانت محيطاً). توجد تحت التربة طبقة من الصخور (الغضارية، أو الرملية أو الفحمية) قليلة النفاذ للماء. في بيئات شرق مونتانا الجافة المغطاة بطبقة نباتية، يتم امتصاص أكثر الأمطار التي تهطل تقريباً من قبل جذور النباتات وتعود إلى الجو عبر عملية التعرّق، مما يترك التربة تحت طبقة الجذور جافة. على أي حال، عندما يحرث المزارع الطبقة العليا

من التربة لتهيئتها للزراعة، التي ينمو فيها محصول واحد مثل القمح في سنة واحدة ويتم ترك الأرض دون زراعة السنة الآتية ، لا تكون هناك جذور نباتات لامتصاص ماء الأمطار المتساقطة في السنة التي لا يكون فيها زراعة. تتجمع مياه الأمطار تلك في التربة، وتتغلغل فيها تحت طبقة الجذور، وتحلّ الأملاح التي ترتفع بعد ذلك إلى منطقة الجذور عندما ترتفع طبقة المياه. بسبب طبقة الصخور السفلية غير النفوذة للماء، لا يتغلغل الماء المالح عميقاً في التربة لكنه يظهر في مكان ما بمنطقة منخفضة على شكل تسرّب ملحي. النتيجة أن المحاصيل تصبح ضعيفة أو لا تنمو على الإطلاق، في كل من المنطقة المرتفعة حيث تبدأ المشكلة وفي المنطقة المنخفضة حيث يظهر التسرّب.

أصبحت التسرّبات المالحة واسعة النطاق في مونتانا بعد سنة 1940 نتيجة لتغييرات في الممارسات الزراعية – ولا سيما زيادة استعمال الجرّارات وأدوات حرث التربة الأخرى الأكثر فاعلية، والمبيدات لقتل الأعشاب الضارة التي تغطي التربة أثناء السنة التي لا يوجد فيها زراعة، واتساع رقعة الأراضي التي يتم استغلالها كل سنة. ينبغي معالجة المشكلة باعتماد أشكال متنوعة من الإدارة الزراعية، مثل زرع نباتات مقاومة للملوحة في مناطق التسرّبات الملحية للبدء باستصلاحها، وزيادة مدة الامتناع عن الزراعة في المناطق المرتفعة بوضع جدول للمحاصيل معروف بالزراعة المرنة، وزراعة الفصّة (البرسيم) ومحاصيل تتطلب سقاية دائمة بجذور عميقة لتمتص المياه الزائدة من التربة.

في مناطق مونتانا حيث تعتمد الزراعة مباشرة على هطل الأمطار، تعد التسرّبات الملحية الشكل الرئيس للملوحة الذي يلحق أضراراً بالأرض. لكنها ليست الشكل الوحيد. عدّة ملايين فدّان من الأرض الزراعية التي تعتمد في سقايتها على الري وليس هطل الأمطار موزعة بشكل غير متجانس عبر الولاية كلها، بما في ذلك المناطق التي أقضي بها عطلة الصيف في وادي بيتروت وحوض الانهدام الكبير. بدأت الملوحة تظهر في بعض تلك المناطق حيث يحتوي ماء الري على الأملاح. يظهر شكل آخر من الطريقة الصناعية لاستخراج غاز ميثان الطبيعي من طبقات الفحم بحفر الفحم وضخ الماء للسماح للميثان بالخروج إلى السطح. لسوء الحظ، يحتوي الماء على أملاح مذابة. منذ سنة 1988، تسعى ولاية وايمنغ القريبة، الفقيرة مثل مونتانا، لتحفيز اقتصادها بإطلاق برنامج كبير

لاستخراج الميثان بتلك الطريقة، وتأخذ المياه المالحة الآتية من وايمنغ طريقها إلى جنوب شرق حوض نهر بادور في مونتانا.

لفهم مشكلات المياه المستعصية التي تربك مونتانا إلى جانب مناطق جافة أخرى من الغرب الأمريكي، فكّر بوجود أسلوبين كبيرين منفصلين لتزويد وادي بيتروت بالماء: الري من القنوات التي تغذيها جداول وبحيرات الجبال، أو نهر بيتروت نفسه، لسقاية حقول المزارع؛ والآبار التي يتم حفرها إلى طبقات المياه الجوفية التي تقدم معظم المياه للاستعمالات المحلية. تقدم مدن الوادي الكبيرة المياه عبر مجالس بلدياتها، لكن المنازل خارج تلك المدن القليلة تحصل جميعها على مائها من آبار خاصة. تواجه كل من إمدادات ماء الري وإمدادات ماء الآبار المعضلة الأساس نفسها: عدد متزايد من المستفيدين مقابل كميات متناقصة من المياه. شرح مفوض مياه (بيتروت، فيرون ولسي)، ببلاغة الأمر لي: «كلما كان لديك مصدر ماء وأكثر من شخصين يستعملانه، ستكون هناك مشكلة. لكن لماذا نقاتل من أجل الماء؟ القتال لن يجعل الماء أكثر!».

السبب الأخير لتناقص كميات الماء هو تغير المناخ: مونتانا تصبح أكثر حرارة وجفافاً. فيما سيعمل الاحتباس الحراري على خفض عدد الفائزين إضافة إلى الخاسرين في مناطق مختلفة من العالم، ستكون مونتانا بين أكبر الخاسرين لأن هطل الأمطار فيها غير ملائم أصلاً للزراعة. أدّى الجفاف الآن إلى إخلاء مناطق كبيرة من الأراضي الزراعية في شرق مونتانا، إضافة إلى منطقتي ألبرتا وساسكاتشوان القريبتين. التأثيرات الظاهرة للعيان للاحتباس الحراري في المناطق التي أقضي فيها عطلتي الصيفية في غرب مونتانا هي أن الثلوج في الجبال قد أصبحت محصورة بارتفاعات عالية ولم تعد موجودة هناك غالباً في الصيف على الجبال المحيطة بحوض الانهدام الكبير، كما كان الحال عندما زرتها أول مرة سنة 1953.

أكثر مظاهر الاحتباس الحراري في مونتانا، وربما في أي مكان في العالم، يتجلى في منتزه الجليد الوطني. على الرغم من أن الأنهار الجليدية في كل العالم في تراجع -على جبال كليمنجارو، والأنديز، والألب، وعلى جبال غينية الجديدة وحول قمة إيفرست-

تمت دراسة الظاهرة جيداً في مونتانا نظراً لسهولة وصول علماء المناخ والسياح إلى أنهارها الجليدية. عندما زار علماء الطبيعة منتزه الجليد الوطني أول مرة في أواخر القرن التاسع عشر، كان يضم أكثر من 150 نهراً جليدياً؛ والآن لم يبق منها سوى نحو 35، معظمها أصغر كثيراً من أحجامها الأصلية. بمعدلات ذوبان الجليد الحالية، لن يكون هناك أنهار جليدية في منتزه الجليد الوطني أبداً بحلول سنة 2030. مثل ذلك التراجع في كميات الثلج سيء لأنظمة الري، التي يأتي ماؤها الصيفي من ذوبان الثلج الباقي على الجبال. إنه أيضاً سيء لنظام الآبار الذي يعتمد على طبقة المياه الجوفية في محيط نهر بيتروت، التي تناقصت كمياتها بسبب الجفاف الحالي.

كما هو الحال في المناطق الجافة الأخرى في الغرب الأمريكي، ستكون الزراعة مستحيلة في وادي بيتروت دون ري، لأن هطل الأمطار السنوي في الوادي لا يتعدى نحو 13 بوصة في السنة. دون ري، ستتكون الطبقة النباتية في الوادي من الشيح، وهو ما شاهده لويس وكلارك أثناء زيارتهما بين 1805 - 1806، ولا تزال رؤيتها ممكنة اليوم حالما يعبر المرء آخر بقعة مروية على الطرف الشرقي للوادي. بدأ تشييد أنظمة الري التي تغذيها المياه الناتجة عن ذوبان الثلوج من الجبال العالية التي تشكل الطرف الشرقي من الوادي في أواخر القرن التاسع عشر ووصل إلى ذروته بين 1908 - 1910. ضمن كل نظام أو منطقة ري، لكل مالك أرض أو مجموعة من مالكي الأراضي حق الحصول على كمية ماء محددة من النظام لأرضه أو أرضها.

لسوء الحظ، إن الماء في معظم مناطق ري بيتروت «لا يفي بالحاجة». أعني – أمر لا يصدّق لدخيل ساذج مثلي – أن مجموع حقوق المياه المخصصة لكل مالكي الأراضي تفوق كمية الماء المتوافرة في معظم السنين، على الأقل في أواخر الصيف عندما يتناقص ذوبان الثلوج. جزء من السبب هو أن تلك المخصصات محتسبة بناءً على تدفق ثابت للماء، لكن في الواقع تختلف كميات الماء من سنة إلى أخرى مع المناخ، وكمية المياه الثابتة المفترضة هي نتاج سنة ماطرة. ويكمن الحل في تحديد أولويات بين مالكي الأراضي وفقاً لتاريخ المطالبة بحق الماء لملكية معينة، ثم قطع إمدادات المياه أولاً عن معظم مالكي الحقوق الجديدة ثم عن مالكي الحقوق الأوائل عندما يتناقص تدفق الماء في تلك البقعة. تلك

أصلاً وصفة للنزاع، لأن المزارع الأقدم التي تمتلك حقوق الري المبكرة غالباً ما توجد في المناطق المنخفضة، ومن الصعب على المزارعين في المناطق المرتفعة الذين يتمتعون بحقوق أقل تصنيفاً رؤية الماء الذي يحتاجون إليه بشدة يجري متدفقاً إلى الأسفل متجاوزاً ممتلكاتهم ويحجمون عن أخذ حاجتهم. لكن إذا أخذوا الماء فعلاً، يستطيع جيرانهم في الأسفل مقاضاتهم.

تنشأ مشكلة أخرى من تقسيم الأراضي: كان امتلاك الأرض يتم أصلاً بمساحات كبيرة يحصل مالكها الوحيد بالطبع على الماء من القناة لحقوله المختلفة بالتعاقب، ولم يكن ساذجاً للغاية حتى يحاول سقاية كل حقوله معاً واستهلاك الماء كله نتيجة لذلك. لكن عندما تم تقسيم كل من تلك الوحدات الأصلية التي تبلغ مساحتها 160 فدّاناً إلى 40 قطعة أرض منزلية تبلغ مساحة الواحدة منها أربعة فدانات، لم يعد هناك ما يكفي من الماء لكل مالكي المنازل الـ40 هؤلاء الذي يحاولون سقاية حدائقهم والحفاظ عليها خضراء دون أن يدركوا أن هناك 39 جاراً يسقون حدائقهم في الوقت نفسه. مشكلة أخرى هي أن حقوق الري تنطبق فقط على ما يدعى الاستعمال «النافع» للمياه التي تخص قطعة الأرض المكتسبة لذلك الحق. ترك الماء في النهر للأسماك أو السياح الذين يحاولون الانتقال على مجرى النهر على أطواف لا يعد حقاً «نافعاً». جفّت في الواقع أقسام من النهر في بعض فصول الصيف الجافة مؤخراً. لغاية 2003، تم حل العديد من تلك النزاعات المحتملة طيلة عقود في وادي بيتروت بشكل سلمي من قبل فيرون ويسلي، مفوض المياه البالغ من العمر 83 عاماً الذي يحترمه الجميع، لكن أصدقائي في بيتروت خائفون من احتمال نشوب نزاع الآن بعد استقالة بيرون أخيراً.

تتضمن أنظمة ري بيتروت 28 سداً خاصاً صغيراً تم بناؤها على جداول الجبال، من أجل تخزين مياه الثلوج الذائبة في الربيع وإطلاقها لري الحقول في الصيف. تشكل تلك السدود قنابل موقوتة زمنياً؛ إذ تم بناء كل تلك السدود منذ قرن مضى، وفقاً لتصميمات ضعيفة تعد الآن بدائية وخطيرة. وصيانة تلك السدود سيئة أو لا وجود لها على الإطلاق. الكثيرون معرضون لخطر انهيار السدود التي ستغرق المنازل والأراضي الموجودة إلى الأسفل منها. أقنعت الفيضانات المدمّرة التي نجمت عن انهيار سدّين مماثلين قبل عدّة

عقود مضت إدارة الغابات للإعلان بأن مالكي السدود، وكذلك أي متعهد كان قد عمل سابقاً في السد، يتحملون مسؤولية الأضرار التي تنتج عن انهيار السد. المالكون مسؤولون إما عن إصلاح أو إزالة سدودهم. مع أن هذا المبدأ ربما يبدو معقولاً، غالباً ما تجعله ثلاث حقائق مرهقاً مادياً: عائدات معظم المالكين الحاليين من سدودهم قليلة ولا يهتمون بإصلاحها (مثلاً: بسبب تقسيم الأراضي إلى مساحات لبناء المنازل، واستعمال مالكيها السد الآن لسقاية حدائقهم وليس لكسب العيش بوصفهم مزارعين)؛ وتقدم الحكومتان المحلية والاتحادية المال للإسهام في تكاليف إصلاح أي سد، لكن ليس لإزالة أي منها، ونصف السدود على أراضٍ مصنفة الآن مناطق برارٍ، حيث لا توجد طرق وينبغي نقل آليات الإصلاح جواً في رحلات مكلفة بالمروحيات.

مثال عن إحدى تلك القنابل الزمنية هي سد تن كب، الذي سيغرق انهياره ديربي، أكبر مدينة في جنوب وادي بيتروت. أثارت الشقوق وحالة السد السيئة جدالاً طويلاً ومحاكمات بين مالكي السد، وإدارة الغابات، ومجموعات البيئة بشأن إمكانية وطريقة إصلاح السد، الذي وصل إلى ذروته عندما أصبح الأمر طارئاً وتم اكتشاف تسرب خطير سنة 1998. لسوء الحظ، سرعان ما واجه المقاول الذي عيّنه المالكون لتجفيف حوض السد صخوراً ثقيلة تتطلب إزالتها نقل معدات ثقيلة كبيرة بالمروحية. عند تلك المرحلة، أعلن المالكون أنه لم يعد لديهم أموال، وقررت كل من ولاية مونتانا ومقاطعة رفالي أيضاً عدم إنفاق المال على السد، لكن الوضع بقي يهدد بشكل خطير ديربي. لذلك استأجرت إدارة الغابات نفسها المروحيات والمعدّات للعمل على السد وحولت الفواتير إلى المالكين، الذين لم يدفعوا؛ وتستعد وزارة العدل الأمريكية الآن لمقاضاتهم من أجل استرداد التكاليف.

تأتي واردات المياه الأخرى في بيتروت، إضافة إلى تلك الآتية من ذوبان الثلوج، من الآبار التي تذهب مياهها للاستعمالات المحلية، والمتجمعة في طبقة صخرية تحت الأرض. تواجه تلك المياه، أيضاً، مشكلة ازدياد الطلب على مياه متناقصة. مع أن ثلوج القمم الجبلية والطبقات الصخرية تحت الأرض ربما تبدو منفصلة، إلا أنها في الواقع مرتبطة ببعضها: ربما ترشح بعض مياه الري عبر الأرض إلى الطبقات الصخرية، وربما يكون

منشأ بعض المياه الجوفية من ذوبان الثلوج. لذلك ينذر التناقص المستمر في الثلوج على قمم جبال مونتانا بتناقص في المياه الجوفية أيضاً.

ليس هناك شك بشأن زيادة الطلب على المياه الجوفية؛ فازدياد عدد السكان المستمر في بيتروت يعني أن أشخاصاً أكثر يشربون الماء ويستعملونه لتنظيف حماماته. تنصح روكسا فرنش، منسقة «منتدى مياه الجذور المرّة» المحلي، الناس الذين يقومون ببناء منازل جديدة بحفر آبار عميقة لأنه سيكون هناك «المزيد من القش في المثلجات» - يعني، المزيد من الآبار التي يتم حفرها إلى الطبقة نفسها مما يتسبب بانخفاض مستوى الماء فيها-. قانون مونتانا وأنظمة المقاطعة بشأن المياه المحلية ضعيفة حالياً. البئر الذي يحفره مالكو منزل جديد ربما يتسبب بانخفاض مستوى الماء في بئر جاره، لكن من الصعب على الأخير المطالبة بتعويض عن الأضرار. من أجل حساب كمية استهلاك المياه المحلية التي يمكن لطبقة جوفية احتمالها، سيكون على المرء وضع خريطة للطبقة الجوفية وقياس سرعة تدفق المياه إليها، لكن -المدهش- أن هاتين الخطوتين الأساسين لم تدخلا حيز التنفيذ بما يخص أي طبقة جوفية في وادي بيتروت. تفتقر المقاطعة نفسها للموارد اللازمة للإشراف على مياهها الجوفية ولا تقوم بإجراء تقويمات مستقلة لتوافر المياه عندما تتلقى طلباً من أحد المستثمرين لبناء منزل جديد. بدلاً من ذلك، تؤكد المقاطعة للمستثمر وجود ما يكفي من مياه الآبار لمنزله.

كل ما قلته عن المياه حتى الآن يخص الكمية. على أي حال، هناك أيضاً قضايا جودة المياه، التي تنافس مناظر شرق مونتانا بكونها أكثر الموارد الطبيعية قيمة لأن الأنهار وأنظمة الري تتشكل من ذوبان الثلج نسبياً. وعلى الرغم من تلك الميزة، فقد وضع نهر بيتروت حالياً على قائمة مونتانا لـ«الجداول المتضررة»، لعدّة أسباب. أهم تلك الأسباب: تراكم الترسبات بسبب التعرية، وبناء الطرق، وحرائق الغابات، وقطع الأشجار وانخفاض مستوى المياه في الأقنية والجداول المخصصة للري. معظم بقاع تجميع المياه في بيتروت إما تعرضت للتعرية أو تواجه ذلك الخطر. مشكلة ثانية هي دورة الأسمدة؛ يضيف كل مزارع يزرع محاصيل الأعلاف 200 رطل من الأسمدة على الأقل لكل فدّان من الأرض،

لكن كمية الأسمدة التي ينتهي بها الأمر إلى النهر غير معروفة. تشكل الفضلات من أحواض التجميع خطراً متزايداً آخر على جودة المياه. أخيراً، كما شرحت سابقاً، تشكل المواد السامة المتسربة من المناجم الخطر الأكبر على جودة المياه في بعض أجزاء مونتانا، مع أنها ليست كذلك في بيتروت.

تستحق جودة الهواء أيضاً أن نذكرها بإيجاز. ربما يبدو الأمر وقاحة مني، كوني أقيم في مدينة أمريكية (لوس أنجلوس) جودة الهواء فيها سيئة للغاية، في الواقع، تعاني بعض المناطق فعلاً في مونتانا موسمياً سوء جودة الهواء، وأكثرها سوءاً في ميسولا، التي يكون هواؤها (على الرغم من التحسن منذ ثمانينيات القرن العشرين) أحياناً بسوء هواء لوس أنجلوس. تنشأ مشكلات الهواء في ميسولا، التي تفاقمها تقلبات الحرارة في الشتاء وموقعها في وادٍ تعصف فيه الرياح، من مزيج من عوادم المركبات التي تنطلق على مدار العام، والمواقد التي تعمل بحرق الأخشاب في الشتاء، وحرائق الغابات وقطع الأشجار في الصيف.

تتعلق مجموعة المشكلات البيئية المتبقية في مونتانا بإدخال أنواع مؤذية غير محلية وفقدان الأنواع المحلية القيّمة. تتعلق هذه المشكلات خاصة بالأسماك، والغزلان والظباء والأعشاب الضارة.

دعمت مونتانا أصلاً إنشاء مسامك تعتمد على سلمون الغلاصم (سمكة ولاية مونتانا) وسلمون الثور، والسمك الأبيض (سمك سليمان) وأنواع أخرى من أسماك النهر. تراجعت أعداد كل تلك الأنواع، عدا السمك الأبيض، الآن في مونتانا نظراً لعدة أسباب تختلف تأثيراتها النسبية بين الأنواع: مياه أقل في جداول الجبال حيث تتكاثر وتنمو، واستهلاك الماء للري، ودرجات حرارة أعلى والمزيد من الرواسب في تلك الجداول، وقطع الأشجار، والصيد الجائر، والمنافسة -في بعض الحالات التهجين- من سلمون قوس قزح، سلمون الغدير والسلمون البني الدخيلة عليها؛ افتراسها من قبل سمك الحربة الشمالي وسلمون البحيرة الدخيلة، وإصابتها بطفيليات تسبب مرض الدوار. على سبيل المثال، تم إدخال صنف الحربة الشمالي، وهو آكل أسماك شره، بشكل غير قانوني إلى بعض بحيرات

وأنهار غرب مونتانا من قبل صيادين مولعين باصطياده، وأسهمت تلك الأسماك نظرياً في القضاء على سلمون الثور وسلمون الغلاصم التي تتغذى عليها من تلك البحيرات والأنهار. بشكل مشابه، تم القضاء على مسمكة بحيرة فلاتهيد التي كانت تعتمد سابقاً على أنواع أسماك محلية متنوعة لدى إدخال سلمون البحيرة إليها.

انتقل مرض الدوار عن غير قصد إلى الولايات المتحدة من أوروبة سنة 1958 عندما استوردت مسمكة بنسلفانية بعض الأسماك الدانمركية التي ثبت إصابتها بالوباء. وقد انتشر الآن في أرجاء غرب الولايات المتحدة، عبر انتقاله جزئياً مع الطيور، وخاصة نتيجة وضع أشخاص (بمن فيهم الوكالات الحكومية والمسامك الخاصة) أسماكاً مصابة في البحيرات والأنهار. حالما يصل الطفيلي إلى الماء، يصبح القضاء عليه مستحيلاً. بحلول سنة 1994، عمل وباء الدوار على خفض أعداد سمك قوس قزح في نهر ماديسون، أشهر أماكن تواجد السلمون في مونتانا، أكثر من 90%.

على الأقل لا يتنقل داء الدوار إلى البشر؛ وهو ضار بالسياحة المرتبطة بصيد الأسماك فقط. يسبب وباء وافد آخر، وهو مرض الهزال العضال التي تصيب الغزلان والظباء، مخاوف أكبر لأنه ربما يسبب أمراضاً بشرية قاتلة. يشبه مرض الهزال العضال لدى الغزلان/ الظباء أمراض الوهن الجسدي الذي يصيب حيوانات أخرى، وأكثرها شهرة مرض كرتزفلت – جاكوب لدى البشر، ومرض جنون البقر (الذي ينتقل إلى البشر)، ووهن الأغنام. تسبب هذه الأمراض تدهوراً لا يمكن معالجته في النظام العصبي؛ ولم يتعاف شخص أصيب بمرض كرتزفلت – جاكوب قط. تم تشخيص مرض الهزال العضال أول مرة في غزلان وظباء غرب أمريكة الشمالية في سبعينيات القرن العشرين، والسبب المحتمل لذلك (كما يقول بعض الناس) هو إطلاق الغزلان التي كانت موجودة للمراقبة لدى جامعة غربية في حظيرة بالقرب من أغنام مصابة بالوهن إلى البراري بعد إنهاء الدراسات عليها. (اليوم، سيعد مثل ذلك الإطلاق عملاً إجرامياً). تسارع انتشار الوباء من ولاية إلى أخرى بانتقال الغزلان والظباء المصابة من مزرعة تجارية إلى أخرى. لا نعرف بعد إن كان مرض الهزال العضال ينتقل من الغزال أو الظبي إلى البشر، كما ينتقل

مرض جنون البقر، لكن الوفيات الأخيرة التي حصلت بين بعض صيّادي الظباء نتيجة مرض كرتزفلت – جاكوب دقّت ناقوس الخطر في بعض المناطق. تقوم ولاية ويسكونسن حالياً –خوفاً من قضاء مثل ذلك الانتقال على صناعة صيد الغزلان التي تدر مليار دولار سنوياً– بقتل 25.000 غزال (حل يائس لا يرضي أحداً) في منطقة موبوءة على أمل السيطرة على وباء الهزال العضال هناك.

مع أن مرض الهزال العضال ربما يكون أفظع مشكلات مونتانا التي نقلها حيوان دخيل، إلا أن الأعشاب الضارة تعدّ المشكلة الأعلى كلفة حالياً في مونتانا. تأصل نحو 30 نوعاً ساماً من الأعشاب الضارة، معظمها من أصول أوروبية – آسيوية، في مونتانا بعد وصولها بشكل غير مقصود في القش أو على شكل بذور تذروها الرياح، أو في إحدى الحالات قصداً كنبات زينة جميل لم تكن مخاطره متوقعة. تسبب أضراراً بطرق عدّة: إنها لا تصلح لأكل الماشية والحيوانات البرية، لكنها تطرد الأنواع الصالحة للأكل، لهذا تقلل من كمية علف الماشية نحو 90%؛ وبعضها سام للحيوانات؛ وربما تضاعف معدلات التعرية ثلاث مرات لأن جذورها لا تثبّت التربة كما تفعل جذور الأنواع المحلية.

اقتصادياً، أهم نوعين من هذه الأعشاب هما القنطورين المنقّط (عشبة دائمة لها أزهار أرجوانية خفيفة اللون) والحلبة (الحلباب) المورقة، المنتشرتان الآن على نطاق واسع في مونتانا. يأخذ القنطورين المنقّط مكان الأعشاب المحلية بفرز مواد كيميائية تقتلها بسرعة، وإنتاج أعداد هائلة من البذور. مع رغم أنه يمكن اقتلاعه يدوياً من حقول صغيرة محددة، إلا أنه غزا الآن 566.000 فدّان في وادي بيتروت وحده، و5.000.000 فدّان في كل مونتانا، وهي مساحة أكبر كثيراً من أن يتم تنظيفها يدوياً. ويمكن السيطرة على القنطورين المنقّط باستعمال المبيدات، لكن أرخص مبيد يقتله يقضي أيضاً على الكثير من الأنواع النباتية الأخرى، والمبيد المخصص للقنطورين المنقّط مكلف جداً (800 دولار للغالون). إضافة إلى ذلك، من غير المؤكد هل تنتهي الآثار الناتجة عن تلك المبيدات تنتهي في نهر بيتروت أم في الطبقة الصخرية الحاملة للمياه الجوفية التي يحصل منها البشر على مياه الشرب؟، وهل لتلك المنتجات نفسها آثار ضارة؟. ونظراً

لامتداد القنطورين المنقّط على مساحات كبيرة من الغابة الوطنية إضافة إلى أراضي الرعي، فإنه يقلل من إنتاجية المراعي ليس للحيوانات المحلية فحسب، وإنما للحيوانات العاشبة البرية في الغابة أيضاً، لهذا ربما يكون له تأثير بإبعاد الغزلان والظباء عن الغابة إلى المراعي بتقليل كمية الطعام المتوافرة في الغابة. الحلبة المورقة أقل انتشاراً في الوقت الحالي من القنطورين المنقّط، لكن مكافحته أصعب كثيراً ويستحيل نزعه يدوياً، لأن جذوره تمتد تحت الأرض 20 قدماً.

تزيد تقديرات الأضرار الاقتصادية المباشرة التي تسببها هذه الأعشاب وغيرها في مونتانا على 100.000.000 دولار كل سنة. يقلل وجودها أيضاً من قيمة العقارات وإنتاجية المزارع. الأكثر أهمية، تسبب كلها إزعاجاً لا يحتمل للمزارعين، لأنهم لا يستطيعون مكافحتها باعتماد إجراء وحيد فقط وإنما يتطلب ذلك أنظمة إدارة متكاملة معقدة. إنها ترغم المزارعين على اعتماد العديد من الممارسات في الوقت نفسه: كاقتلاع الأعشاب، واستعمال المبيدات، وتغيير استخدام الأسمدة، وإطلاق الحشرات والفطور التي تتغذى على الأعشاب، وإشعال حرائق محدودة، وتغيير جداول الحصاد، وتبديل دورة المحاصيل وممارسات الرعي السنوية. كل ذلك بسبب بعض النباتات الصغيرة التي لم يكن ضررها معروفاً تقريباً في ذلك الوقت، ووصل بعضها دون أن ينتبه لها أحد!

هكذا، الظاهر أن مونتانا البدائية تعاني في الواقع مشكلات بيئية خطيرة تشمل الفضلات السامة، والغابات، والتربة، والمياه، وتغير المناخ، وفقدان التنوع الحيوي، والأنواع الدخيلة. تُترجم كل تلك المشكلات إلى مشكلات اقتصادية. إنها تقدم شرحاً وافياً عن سبب تراجع اقتصاد مونتانا في العقود الأخيرة إلى الحد الذي تحولت فيه ما كانت واحدة من أغنى ولاياتنا سابقاً إلى إحدى أكثرها فقراً حالياً.

تعتمد إمكانية وطريقة أن تلقى تلك المشكلات الحل على المواقف والقيم التي يحملها أهل مونتانا. لكن آراء سكان مونتانا تتغير باستمرار ولا يمكنهم الاتفاق على رؤية لبيئة ومستقبل ولايتهم. أبدى العديد من أصدقائي ملحوظات على الاستقطاب المتزايد للآراء.

على سبيل المثال، شرح المصري في إيميل إيرهارد لي: «هناك الكثير من النقاش الحاد هنا. كان الازدهار في خمسينيات القرن العشرين يعني أننا جميعاً فقراء حينها، أو نشعر بأننا فقراء. لم يكن هناك أصحاب ثروات كبيرة؛ أو على الأقل، لم تكن الثروة ظاهرة. الآن، لدينا مجتمع من طبقتين: فيه عائلات دخلها منخفض تكافح للبقاء عند القاع، والوافدون الأثرياء في القمة الذين يستطيعون الحصول على ما يكفي من الأملاك بحيث يتمكنون من عزل أنفسهم. في الحقيقة، نحن موزعون وفقاً للمال، وليس باستعمالنا للأرض!».

يحمل الاستقطاب الذي ذكره أصدقائي محاور عديدة منها: الثراء مقابل الفقر، والقدامى مقابل الوافدين الجدد، وأولئك المتشبثون بأسلوب الحياة التقليدي مقابل الآخرين الذين يرحبون بالتغيير، والمناصرون للتطور مقابل المعادين له، وأولئك مع وضد التخطيط الحكومي، وأولئك مع ودون أطفال في المدارس. تغذي تلك الاختلافات التناقضات في مونتانا التي ذكرتها مع بداية هذا الفصل: ولاية مع سكان فقراء لكنها تجذب وافدين أثرياء، فيما أبناء الولاية يهجرون مونتانا بعد تخرجهم في المدرسة الثانوية.

تساءلت بادئ الأمر هل تتضمن مشكلات مونتانا البيئية والنزاعات المريرة سلوكاً أنانياً يتجلّى في تقديم الأفراد مصالحهم الخاصة بوعي كامل ويقومون في الوقت نفسه بتدمير ما تبقى من مجتمع مونتانا. ربما يكون هذا صحيحاً في بعض الحالات، مثل عروض بعض المسؤولين عن المناجم للمضي قدماً في استخراج الذهب باستعمال السيانيد على الرغم من الدليل الواضح على مشكلات السموم التي تنشأ عن ذلك؛ نقل الغزلان والظباء بين المزارع من قبل بعض المالكين مع معرفتهم بالخطر الذي ينتج عن ذلك بانتشار مرض الهزال العضال؛ والإدخال غير القانوني لأسماك الرأس المستدق إلى البحيرات والأنهار من قبل بعض الصيادين تحقيقاً لرغبتهم الخاصة في الصيد، مع أن تاريخ مثل ذلك الانتقال يدل على تدمير العديد من المسامك الأخرى. حتى في تلك الحالات، لم أقابل شخصاً متورطاً في أي من ذلك ولا يمكنه الادعاء بصدق أنه كان يعتقد أنه كان يتصرف وفقاً لمعايير السلامة. في الواقع كلما استطعت التحدث إلى أهل مونتانا، كنت اكتشف

أن أفعالهم تتوافق مع قيمهم، وإن كانت تلك القيم تتعارض مع قيمي أو قيم آخرين في مونتانا. المعنى أنه في معظم الأحيان لا يمكن نسب الصعوبات التي تعاني منها مونتانا ببساطة إلى أشخاص شريرين أنانيين يجنون أرباحاً، وهم مدركون تماماً لذلك، على حساب جيرانهم. بدلاً من ذلك، يتضمن الوضع نزاعات بين أشخاص تدفعهم قيمهم وخلفياتهم الخاصة بهم إلى تفضيل سياسات تختلف عما يفضله أشخاص بقيم وخلفيات مختلفة. إليكم بعض وجهات النظر التي تتنافس حالياً لتشكيل مستقبل مونتانا.

إحدى النزاعات بين «القدامى» و«الوافدين الجدد»: أي، أشخاص ولدوا في مونتانا، من عائلات أقامت في الولاية لأجيال عديدة، تحترم أسلوب الحياة والاقتصاد المبني على ثلاث دعامات هي التعدين، وقطع الأشجار والزراعة؛ مقابل وافدين جدد أو زوّار موسميين. تشهد كل تلك الدعامات الاقتصادية الثلاث انحداراً مضطرداً في مونتانا. كل مناجم مونتانا، عدا القليل منها، مغلق الآن بسبب مشكلات الفضلات السامة إضافة إلى المنافسة من مناجم ما وراء البحار ذات الكلفة الأقل. مبيعات الأخشاب الآن أقل بمقدار 80% من مستويات الذروة، ومعظم المصانع ورجال أعمال الأخشاب عدا بعض المؤسسات المتخصصة (أهمها بناة أكواخ الخشب) قد أغلقوا أعمالهم بسبب مزيج من العوامل: زيادة الوعي الشعبي بالمحافظة على سلامة الغابات، والتكاليف الضخمة لإدارة الغابات وإخماد النيران، والمنافسة في عمليات قطع الأشجار في مناخات أكثر دفئاً ورطوبة تتمتع بميزات كبيرة مقارنة بعمليات قطع الأشجار في مونتانا الباردة الجافة. والزراعة، الدعامة الثالثة، تتراجع أيضاً: على سبيل المثال، من 400 مزرعة لإنتاج الألبان تعمل في وادي بيتروت سنة 1964، بقيت تسع فقط. الأسباب الكامنة وراء تراجع الزراعة في مونتانا أكثر تعقيداً من تلك الكامنة خلف تراجع التعدين وقطع الأشجار، على الرغم من أنه يلوح في الأفق عائق تنافسي أساس يتجلى في مناخ مونتانا البارد الجاف غير المناسب لزراعة المحاصيل وتربية الأبقار إضافة إلى نمو الأشجار.

مزارعو مونتانا اليوم الذين تابعوا مهنة الزراعة حتى أصبحوا في أعمار متقدمة يفعلون ذلك لأنهم يحبون أسلوب الحياة ذاك ويفخرون به كثيراً. كما قال لي تيم هولز:

«إنه أسلوب حياة رائع أن تستيقظ قبل الفجر وترى الشروق، وتشاهد الصقور تحوم في الجو، وترى الغزلان تقفز عبر حقل العلف لديك لتفادي معدّات جمعه». ما زال جاك هيرشي، صاحب مزرعة ماشية كنت قد التقيته سنة 1950 عندما كان عمره 29 سنة، يعمل في مزرعته اليوم بعمر 83، فيما امتطى والده فريد حصاناً في عيد ميلاده 91. لكن «تربية الماشية وزراعة المحاصيل عمل شاق ينطوي على مجازفة»، بكلمات جل شقيقة جاك مالك المزرعة. عانى جاك إصابات داخلية وتعرضت أضلاعه للكسر نتيجة حادث جرار عندما كان عمره 77، فيما كاد فريد يلقى حتفه عندما سقط عن شجرة بعمر 58. أضاف تيم هولز إلى ملحوظته الفخورة بشأن أسلوب الحياة الرائع: «أستيقظ أحياناً الساعة 3 صباحاً، وأعمل حتى 10 مساءً. إنه ليس عمل من 9 إلى 5. لكن لن يقبل أي من أبنائنا أن يكون مزارعاً إذا كان العمل من 3 صباحاً إلى 10 مساءً كل يوم».

أوضحت ملحوظة تيم هولز أحد أسباب نهضة وسقوط الزراعة في مونتانا: كانت الأجيال القديمة تقدّر عالياً أسلوب الحياة ذاك، لكن العديد من أبناء المزارعين اليوم لديهم قيم مختلفة. إنهم يريدون وظائف تتضمن العمل داخل مكاتب أمام شاشات الحواسيب بدلاً من من تكديس بالات القش، والاستراحة في المساء وعطلات نهاية الأسبوع، بدلاً من حلب الأبقار وحصاد القش الذي ليس فيه استراحة في المساء وعطلات نهاية الأسبوع. إنهم لا يريدون حياة ترغمهم على القيام بأعمال جسدية مضنية حتى يصلوا إلى الثمانينيات من أعمارهم، كما يفعل الأشقاء هيرشي الثلاثة وشقيقاتهم حتى الآن.

شرح ستيف باول لي: «لم يكن الناس يتوقعون من الزراعة أكثر من إنتاج ما يطعمون به أنفسهم؛ اليوم، يريدون من الحياة أكثر من مجرد الحصول على الطعام؛ يريدون كسب ما يكفي لإرسال أولادهم إلى الجامعة». عندما كان جون كوك يترعرع في مزرعة مع والديه: «عند العشاء، كانت أمي ترضى بأن تذهب إلى بستان الفاكهة وتجمع الهليون، وعندما كنت فتىً كنت راضياً بتسلية الذهاب لصيد الحيوانات والأسماك. الآن، يتوقع الأطفال طعاماً سريعاً وتحلية، وإذا لم يقدمها آباؤهم لهم، يشعرون بالحرمان مقارنة بأقرانهم. في أيامي، كان متوقعاً أن يبقى الشاب اليافع فقيراً 20 سنة، وبعد ذلك فقط،

إذا كنت محظوظاً، ربما تأمل بأن ينتهي بك الأمر مرتاحاً. الآن، يتوقع الشباب اليافعون أن يكونوا مرتاحين في وقت مبكر؛ وأول ما يسأل عليه المرء بشأن الوظيفة هو: «ما هو الراتب، ساعات العمل والعطلات؟». كل مزارع في مونتانا أعرفه، ويحب أن يكون مزارعاً، إما قلق جداً بشأن رغبة أبنائه/ بناته بمتابعة العمل في مزرعة العائلة، أو يعرف سلفاً أن أحداً منهم لا يريد ذلك».

تجعل الاعتبارات الاقتصادية الآن من الصعب على المزارعين كسب رزقهم من الزراعة، لأن تكاليف الزراعة قد ارتفعت بشكل أسرع من دخلها. السعر الذي يحصل عليه المزارع للحليب واللحم اليوم نفسه نظرياً قبل 20 سنة مضت، لكن تكاليف الوقود، المعدات الزراعية، الأسمدة ومستلزمات المزرعة الأخرى أعلى. زوّدني ريك ليبل بمثال: «قبل خمسين سنة، كان المزارع الذي يريد شراء شاحنة جديدة يدفع ثمنها ببيع بقرتين. هذه الأيام، تكلف شاحنة جديدة نحو 15.000 دولار، لكن ثمن البقرة مازال 600 دولار فقط، لهذا ينبغي على المزارع بيع 25 بقرة ليدفع ثمن الشاحنة». ذلك هو المنطق الكامن وراء الدعابة الآتية التي أخبرني بها مزارع من مونتانا. سؤال: «ماذا ستفعل إذا حصلت على مليون دولار؟»، إجابة: «أحب الزراعة، وسأبقى هنا في مزرعتي التي تخسر النقود حتى أنفق مليون الدولار!».

جعلت هوامش الربح المتضائلة تلك، والمنافسة المتزايدة، مئات المزارع الاقتصادية التي كانت تعيل نفسها سابقاً في وادي بيتروت غير مجدية اقتصادياً. أولاً، وجد المزارعون أنهم بحاجة لدخل إضافي من وظائف أخرى للعيش، ثم كان عليهم التخلي عن المزرعة لأنها تتطلب الكثير من العمل في المساء وعطلات نهاية الأسبوع بعد العمل الآخر. على سبيل المثال، كان جدّا كاثي فوغن قبل 40 سنة يعيلان نفسيهما من مزرعة مساحتها 40 فدّاناً، وهكذا اشترت كاثي وبات فوغن مزرعتهما التي تبلغ مساحتها 40 فدّاناً سنة 1977. مع ستة أبقار، وستة أغنام وبعض الخنازير، عملُ كاثي في التدريس، وبات في بناء قنوات الري، تعيلان وتربيان ثلاثة أطفال في المزرعة، لكنها لم تقدم لهما أي ضمانة أو راتب تقاعدي. بعد ثماني سنوات، باعتا المزرعة، وانتقلتا إلى البلدة وغادر كل أولادهما مونتانا الآن.

في كل أنحاء الولايات المتحدة، تبدو المزارع الصغيرة محاصرة من قبل المزارع الكبيرة، الوحيدة القادرة على البقاء مع هامش ربح ينكمش في اقتصاديات كبيرة. لكن في جنوب غرب مونتانا، من المستحيل الآن على المزارعين الصغار أن يتحولوا إلى مزارعين كبار بشراء المزيد من الأرض، لأسباب يشرحها ببلاغة ألان بجيرو: «تتحول الزراعة في الولايات المتحدة إلى مناطق مثل أيوا ونبراسكا، حيث لا أحد يعيش هناك للاستمتاع بالمكان لأنه ليس جميلاً كما هو الحال في مونتانا! هنا في مونتانا، يريد الناس فعلاً أن يعيشوا متعة العمل، ولهذا هم مستعدون لدفع أموال مقابل الأرض أكثر مما تستطيع الزراعة تقديمه لهم. بيتروت يصبح وادي خيول. الخيول اقتصادية لأنها، فيما تعتمد أسعار المنتجات الزراعية على قيمة الغذاء نفسه وهي ليست غير محددة، فإن الكثير من الناس مستعدون لإنفاق أي شيء على خيول لا تنتج أي فائدة اقتصادية».

أسعار الأراضي في بيتروت الآن أعلى 10 أو 20 ضعفاً مما كانت عليه قبل عقود مضت. عند تلك الأسعار، تكون كلفة الرهن أعلى مما يمكن توفيره باستعمال الأرض بوصفها مزرعة. ذلك هو السبب المباشر لعدم قدرة المزارع الصغيرة في بيتروت على البقاء بتوسيعها، ولماذا يتم بيع المزارع أخيراً لاستعمالات لا تتعلق بالزراعة. إن كان المزارعون القدامى ما زالوا يعيشون في مزارعهم؟ عندما يموتون، يجد الورثة أنفسهم مرغمين على بيع الأرض إلى مستثمر بسعر أعلى بكثير مما يستطيع مزارع آخر تقديمه، من أجل دفع الضرائب العقارية على الزيادة المضطردة في قيمة الأرض أثناء حياة المزارع الراحل. غالباً، يتم بيع المزرعة من قبل المزارعين القدامى أنفسهم. على الرغم من أنهم يخافون من رؤية الأرض التي كانوا يزرعونها وأحبوها طيلة 60 سنة يتم تقسيمها إلى قطع سكنية مساحة كل منها 5 فدانات، تسمح لهم الزيادة في أسعار الأراضي ببيع أصغر مزرعة كانت مكتفية ذاتياً في السابق إلى مستثمر مقابل مليون دولار. ليس لديهم خيار آخر للحصول على المال الضروري لإعالة أنفسهم بعد التقاعد، لأنهم لم يستطيعوا إدخار المال عندما عملوا مزارعين، ولأن أولادهم لا يريدون الاستمرار في الزراعة على أي حال. بكلمات ريك ليبل: «فيما يخص المزارع، تعدّ أرضه رأسماله التقاعدي الوحيد».

ما سبب القفزة الهائلة في أسعار الأراضي؟ أساساً، يعزى السبب إلى بيئة بيتروت الرائعة التي تجذب الوافدين الجدد الأثرياء. والأشخاص الذين يشترون مزارع قديمة إما أولئك الوافدون الجدد أنفسهم، أو سماسرة الأرض الذين سيقسمون المزرعة إلى مساحات صغيرة ليبيعوها للوافدين الجدد أو أشخاص أثرياء يعيشون أصلاً في الوادي. تمثل كل الزيادة الحالية في عدد السكان البالغة 4% سنوياً تقريباً وافدين جدد يأتون من خارج الوادي، وليس زيادة معدل الولادات على معدل الوفيات في الوادي. سياحة الاستجمام الموسمية في ازدياد أيضاً، بفضل القادمين من خارج الولاية (مثل ستان فالكو، لوسي تومبكنز وابنيّ) الذين يزورونها لصيد السمك، أو لعب الغولف أو اصطياد الحيوانات. أظهر تحليل اقتصادي حالي بتكليف من مقاطعة رفالي: «ليس سراً أن السبب الذي يدفع المواطنين للمجيء إلى وادي بيتروت. ببساطة هو أنه مكان جميل للغاية للعيش فيه مع جباله، وغاباته، وجداوله، وحياته البرية، والمناظر والمشاهد الموجودة فيه، والمناخ المعتدل نسبياً».

تتألف أكبر مجموعة من المهاجرين من «أنصاف متقاعدين» أو متقاعدين من الفئة العمرية 45 - 59، الذين يعيلون أنفسهم من دخل أسهم عقارات المنازل خارج الولاية، وغالباً أيضاً من الدخل الذي يجنونه من أعمالهم خارج الولاية أو العمل على الإنترنت. المعنى أن مصادر دخلهم منيعة ضد المشكلات الاقتصادية المرتبطة ببيئة مونتانا. على سبيل المثال، تستطيع امرأة تسكن في كاليفورنية بيع منزل صغير هناك بمبلغ 500.000 دولار واستعمال تلك الأموال في مونتانا لشراء خمسة فدانات من الأرض مع منزل كبير وخيول، الذهاب لصيد السمك، وإعالة نفسها في تقاعدها المبكر من مدخراتها وما تبقى من ثمن منزل كاليفورنية. لذلك نصف المهاجرين حالياً إلى بيتروت كانوا يسكنون في كاليفورنية. ولأنهم يشترون أرض بيتروت لجمالها وليس لقيمة الأبقار أو التفاح الذي قد تنتجه، ليس للسعر الذي يدفعونه مقابل أرض بيتروت أي علاقة بما تساويه الأرض في حال تم استعمالها للزراعة.

لكن تلك القفزة الكبيرة في أسعار المنازل أثارت مشكلة سكن لمواطني وادي بيتروت الذين كان عليهم إعالة أنفسهم بالعمل. انتهى الأمر بالكثيرين منهم إلى أنهم أصبحوا

غير قادرين على شراء منازل، والعيش في بيوت متنقلة أو مركبات استجمام أو مع والديهم، وكان عليهم العمل في وظيفتين أو ثلاث معاً لعيش حياة مقتصدة.

من الطبيعي أن تؤدي تلك الحقائق الاقتصادية القاسية إلى ظهور عداء بين السكان القدامى والوافدين الجدد من خارج الولاية، ولا سيما الدخلاء الأثرياء الذين يمتلكون منزلاً ثانياً، أو ثالثاً أو رابعاً في مونتانا (إضافة إلى منازلهم في سان فرانسيسكو، أو بالم سبرنغز، أو فلوريدا)، والذين يزورنها لأوقات قصيرة كل سنة من أجل اصطياد السمك والحيوانات، ولعب الغولف أو التزلج على الثلج. يشكو السكان القدامى من ضوضاء الطائرات الخاصة التي تنقل الزوّار الأثرياء من وإلى مطار مهملتون في اليوم نفسه من منازلهم في سان فرانسيسكو، فقط لقضاء بضع ساعات في لعب الغولف بمنزلهم الرابع في مزرعة الأسهم. يستاء السكان القدامى من قيام الدخلاء بشراء مزارع سابقة كبيرة كان السكان القدامى يرغبون بشرائها أيضاً لكنهم لم يستطيعوا دفع ثمنها، وكانوا يستطيعون سابقاً الحصول على إذن لصيد الأسماك أو الحيوانات فيها، لكن الوافدين الجدد الآن يريدون اصطياد الأسماك أو الحيوانات وحدهم هناك مع أصدقائهم الأثرياء وإبعاد السكان المحليين. ظهر سوء فهم من النزاع بين القيم والتوقعات: على سبيل المثال، يرغب الوافدون الجدد بنزول الغزلان من الجبال إلى مناطق مزارع الماشية، لأنها تبدو جميلة أو من أجل اصطيادها، لكن السكان القدامى لا يريدون أن تقترب الغزلان وتأكل قشهم.

مالكو المنازل الأثرياء من خارج الولاية حريصون على عدم البقاء في مونتانا أكثر من 180 يوماً كل سنة، من أجل تفادي دفع ضريبة الدخل في مونتانا والإسهام بذلك في تكاليف الحكومة والمدارس المحلية. أخبرني أحد السكان المحليين: «لدى هؤلاء الدخلاء أولويات مختلفة عنا هنا: ما يريدونه هو الخصوصية والعزلة المكلفة، ولا يريدون الانخراط محلياً سوى عندما يصطحبون أصدقاءهم من خارج الولاية إلى المشرب المحلي ليشاهدوا أسلوب الحياة الريفية والسكان المحليين الظرفاء. إنهم يحبون الحياة البرية، وصيد الأسماك والحيوانات، والمناظر الجميلة، لكنهم ليسوا جزءاً من المجتمع المحلي». أو، كما قال إيميل إيرهارد: «موقفهم هو «جئت إلى هنا لامتطاء حصاني، والاستمتاع بالجبال، وصيد الأسماك: لا تزعجوني بقضايا أتيت إلى هنا هرباً منها».

لكن هناك جانب آخر يخص الأثرياء من خارج الولاية. أضاف إيميل إيرهارد: «تقدم مزرعة الأسهم وظائف برواتب عالية، وتدفع قسماً كبيراً من ضرائب الملكية لكل وادي بيتروت، وتدفع لموظفي أمنها، وليس لديها أي مطالب من المجتمع ولا تستفيد من الخدمات الحكومية المحلية. ولا يتم استدعاء الشرطة المحلية إلى مزرعة الأسهم لفض نزاعات المشرب، ولا يرسل مالكو مزرعة الأسهم أولادهم إلى المدارس هنا». وأقرّ جون كوك: «الشيء الإيجابي في المالكين الأثرياء هؤلاء أنه إذا لم يكن تشارلز شواب قد اشترى كل تلك الأرض، لما كانت لا تزال موطناً للحياة البرية وتشكل مساحة خضراء مكشوفة، لأنه كان بخلاف ذلك سيتم تقسيمها من قبل مستثمر ما».

لأن مونتانا جذبت الأثرياء من خارج الولاية بجمال بيئتها، يعتني بعضهم بممتلكاته جيداً وأصبحوا روّاداً في الدفاع عن البيئة وتخطيط الأرض. على سبيل المثال، كان منزلي الصيفي أثناء السنوات السبع الماضية بيتاً مستأجراً يقع على نهر بيتروت جنوب مهملتون، ويعود إلى مؤسسة خاصة تدعى «مأوى تيلر للحياة البرية». كان أوتو تيلر رجلاً ثرياً من كاليفورنية يحب المجيء إلى مونتانا لصيد أسماك السلمون. يوماً ما، استاء لرؤية آلية بناء كبيرة ترمي التراب في واحد من أماكن صيده المفضلة على نهر غالاتين، فانتابه الغضب أكثر عندما شاهد كيف أن القطع الكامل للأشجار الذي كانت تقوم به شركات الأخشاب في خمسينيات القرن العشرين يدمّر جداول أسماك السلمون التي يحبها ويضر بجودة مياهها. وفي سنة 1984، بدأ أوتو بشراء أرض صغيرة على ضفة نهر بيتروت وحوّلها إلى ملجأ خاص للحياة البرية، وسمح مع ذلك للسكان المحليين بزيارته لصيد الحيوانات والأسماك. وتبّرع أخيراً بحقوق المحمية على أرضه لمنظمة غير ربحية تدعى «الحفاظ على أرض مونتانا»، من أجل ضمان أن يتم إدارة الأرض دائماً بما يحفظ ميزاتها البيئية. ولو لم يشترِ أوتو تيلر، ذلك الثري من كاليفورنية، 1600 فدّان من الأرض، كان سيتم تقسيمها إلى مساحات صغيرة لبناء منازل عليها.

أسهم تدفق الوافدين الجدد، والارتفاع الذي نجم عن ذلك في أسعار الأراضي وضرائب الملكية، بفقر سكان مونتانا القدامى، وموقفهم المتحفّظ نحو الحكومة والضرائب (انظر

لاحقاً) في أزمة مدارس مونتانا، التي يتم تمويلها بشكل كبير من ضرائب الممتلكات. لأن مقاطعة رفالي ليس لديها الكثير من الأملاك الصناعية أو التجارية، والمصدر الرئيس لضرائب الممتلكات هناك هو ضرائب المباني السكنية، التي ارتفعت مع ارتفاع سعر الأرض. فيما يخص السكان القدامى والوافدين الجدد الأقل ثراءً الذين يعانون ضائقة مادية، كل زيادة في ضرائب الأملاك تعدّ ذات شأن. ليس مفاجئاً أن ردة فعلهم غالباً ما تكون بالتصويت ضد بناء المدارس وجباية ضرائب أملاك محلية من أجل المدارس.

نتيجة لذلك، على الرغم من أن نفقات المدارس العامة تستهلك ثلثي إنفاق حكومة مقاطعة رفالي المحلية، إلا أن ذلك الإنفاق بوصفه نسبة من الدخل الشخصي يحل أخيراً بين 24 مقاطعة في الغرب الأمريكي شبيهة بمقاطعة رفالي، والدخل الشخصي نفسه منخفض في المقاطعة. حتى ضمن معايير تمويل المدارس المنخفضة في ولاية مونتانا، يعد تمويل المدارس في مقاطعة رفالي منخفضاً. وتحافظ معظم مدارس مقاطعة رفالي على الإنفاق في حدوده الدنيا الممكنة التي يتطلبها قانون ولاية مونتانا. ويأتي معدل رواتب مدرّسي مونتانا بين الأقل في الولايات المتحدة، وخاصة في مقاطعة رفالي حيث تجعل الرواتب المنخفضة وارتفاع أسعار الأرض عملية شراء منزل صعبة على المدرّسين.

يغادر الأطفال المولودون في مونتانا الولاية لأن الكثيرين منهم يتطلعون إلى أسلوب حياة مختلف عما هو موجود في مونتانا، ولأن أولئك الذين يعجبهم أسلوب الحياة في مونتانا لا يستطيعون إيجاد وظائف ضمن الولاية. على سبيل المثال، منذ تخرج ستيف باول في مدرسة مهملتون الثانوية، فإن 70% من زملائه غادروا وادي بيتروت. دون استثناء، كل أصدقائي الذين اختاروا العيش في مونتانا ناقشوا، وكان الموضوع مؤلماً: هل سيبقى أولادهم أم سيعودون؟. كل أبناء ألان وجاكي بيرجو الثمانية، وستة من أبناء جل وجون إيليل الثمانية، يعيشون الآن خارج مونتانا.

لاقتبس من إيميل إيرهارد مجدداً: «نحن في وادي بيتروت نصدّر الأبناء. المؤثرات الخارجية، مثل التلفاز، قد جعلت أبناءنا يعرفون الآن ما هو متوافر خارج الوادي، وما لا يتوافر داخله. يجلب الناس أولادهم إلى هنا بسبب المناظر، ولأنه مكان رائع لتربية

الأطفال، لكن بعدها لا يرغب الأولاد بالمناظر». أتذكر أن ولديّ، اللذين يحبان المجيء إلى مونتانا لصيد الأسماك أسبوعين في الصيف لكنهما معتادان على الحياة المدنية في لوس أنجلوس باقي السنة، عبّرا عن الصدمة عندما خرجا من مطعم للوجبات السريعة في مهملتون وأدركا مدى ضآلة فرص الاستجمام للمراهقين المحليين الذين قدموا لهما ما يريدانه. في مهملتون داران لعرض الأفلام، وأقرب مركز تجاري على بعد 50 ميلاً من ميسولا. ظهرت صدمة مفاجئة على العديد من مراهقي مهملتون أنفسهم الذين سافروا خارج مونتانا وأدركوا ما كان يفوتهم في الوطن.

مثل الأمريكيين في الغرب الريفي بشكل عام، ينحو أهل مونتانا لأن يكونوا محافظين، ومتشككين تجاه الإجراءات الحكومية. ظهر ذلك الموقف تاريخياً لأنه كان على المستوطنين الأوائل الذين كانوا يعيشون بكثافة سكانية منخفضة على تخوم بعيدة عن مراكز الحكومة، تحقيق الاكتفاء الذاتي دون التطلع إلى الحكومة لحل مشكلاتهم. يتخذ أهل مونتانا موقفاً عدائياً خاصة تجاه الحكومة الاتحادية البعيدة جغرافياً ونفسياً في واشنطن العاصمة، التي تقول لهم ما ينبغي أن يفعلوه. (لكنهم لا يتخذون موقفاً عدائياً من أموال الحكومة الاتحادية، التي تتلقى منها مونتانا نحو دولار ونصف الدولار مقابل كل دولار ترسله مونتانا إلى العاصمة). من وجهة نظر أهل مونتانا، لا تدرك الأغلبية المدنية الأمريكية التي تدير الحكومة الاتحادية أحوال مونتانا. من وجهة نظر المسؤولين في الحكومة الاتحادية، بيئة مونتانا كنز يخص كل الأمريكيين وليس موجوداً هناك لتحقيق منافع خاصة لأهل مونتانا.

حتى ضمن معايير مونتانا، وادي بيتروت خاصة محمية ومعادٍ للحكومة. ربما يعزى سبب ذلك إلى أن مستوطني بيتروت الأوائل جاؤوا من ولايات ائتلاف، وتدفق عليها لاحقاً محافظون من الجناح اليميني من لوس أنجلوس بعد أحداث الشغب العنصري في المدينة. كما قال كريس ميلر: «يبكي الليبراليون والديمقراطيون الذين يعيشون هنا عندما يقرؤون النتائج بعد كل انتخابات، لأن النتائج محافظة للغاية». المناصرون المتشددون لمحافظي الجناح اليميني في بيتروت أعضاء أيضاً فيما يدعى المليشيات، وجماعات مالكي الأراضي

الذين يحتفظون بالأسلحة، ويرفضون دفع الضرائب، ويبعدون الجميع عن أراضيهم، ويمكن احتمالهم بدرجات متفاوتة ويعدهم السكان الآخرون في الوادي متشككين.

إحدى عواقب تلك المواقف السياسية في بيتروت معارضة التخطيط، أو تقسيم المناطق الحكومية، والشعور بأن مالكي الأراضي ينبغي أن يتمتعوا بحق فعل ما يحلو لهم في أملاكهم الخاصة. ليس لمقاطعة رفالي نظام ترقيم مبانٍ أو أرقام بريدية على نطاق المقاطعة خارج المدينتين، إضافة إلى بعض المقاطعات التي تم تقسيمها طوعياً من قبل الناخبين المحليين في بعض المناطق الريفية خارج المدينتين، ليست هناك أي قيود على استعمال الأرض في أي نشاط مهما كان. على سبيل المثال: في إحدى الأمسيات عندما كنت في زيارة لبيتروت مع ابني المراهق جوشوا، قرأ في الصحيفة أن فيلماً كان يريد مشاهدته يُعرض في إحدى داري العرض. سألت عن الاتجاهات للوصول إلى دار العرض تلك، اصطحبته إلى هناك، واكتشفت لدهشتي أنه تم بناؤها مؤخراً في منطقة تتكون من أراضٍ زراعية كلها، عدا وجود مختبر كبير للتقانة الحيوية بالقرب منها. لم يكن هناك أي قيود بشأن تغيير استعمال الأرض الزراعية. على العكس، في أجزاء كثيرة من الولايات المتحدة، هناك اهتمام شعبي كافٍ بشأن خسارة الأرض الزراعية، ويقيد ذلك إجراءات تقسيم المناطق أو يمنع تحويلها إلى أملاك تجارية، وسيُصاب الناخبون خاصة بالذعر من احتمال إقامة دار للعرض مع ما ينجم عن ذلك من ازدحام حركة السير بجانب منشأة تبدو حسّاسة للتقانة الحيوية.

بدأ أهل مونتانا يدركون أن أكثر موقفين يتمسكون بهما متعارضان: موقفهم المناصر لحقوق الفرد والمعادي للحكومة، وافتخارهم بنوعية الحياة التي يعيشونها. تظهر تلك العبارة «نوعية الحياة» عملياً في كل محادثة كنت طرفاً فيها مع أهل مونتانا بشأن مستقبلهم. تشير العبارة إلى أن أهل مونتانا يستطيعون الاستمتاع، في كل يوم من حياتهم، بتلك البيئة الجميلة التي يعد السياح من خارج الولاية مثلي زيارتها لأسبوع أو اثنين كل سنة امتيازاً. تشير العبارة أيضاً إلى فخر أهل مونتانا بأسلوب حياتهم التقليدي بوصفهم سكان ريف منخفض الكثافة جميع من فيه متساوون وينحدرون من مستوطنين قدامى.

قال إيميل إيرهارد لي: «في بيتروت، يرغب الناس بالمحافظة على جوهر المجتمع الريفي الهادئ الصغير الذي يكون فيه الجميع سواسية، فقراء وفخورين به». أو، كما قال ستان فالكو: «سابقاً، عندما كنت تقود على طريق بيتروت، كنت تلوّح لأي سيارة تمر بك، لأنك تعرف الجميع».

لسوء الحظ، أدّى السماح باستعمال الأرض بشكل غير مقيد إلى جعل تدفق سكان جدد ممكناً، وكانت معارضة أهل مونتانا الطويلة والمستمرة للإجراءات الحكومية مسؤولة عن تراجع البيئة الطبيعية الجميلة ونوعية الحياة التي يعتزون بها. شرح لي ستيف باول ذلك بأفضل ما يمكن: «قلت لوكيلي العقاري وأصدقائي المستثمرين: «ينبغي عليكم حماية جمال المناظر الطبيعية، والحياة البرية، والأرض الزراعية». تلك هي الأشياء التي تشكل قيمة الأملاك. كلما انتظرنا مدة أطول للتخطيط، كان جمال المناظر الطبيعية أقل. الأرض البكر قيّمة للمجتمع كله: إنها جزء مهم من «نوعية الحياة» التي تجذب الناس إلى هنا. مع زيادة ضغط النمو، الأشخاص أنفسهم الذين كانوا مناهضين للحكومة قلقون الآن بشأن النمو. إنهم يقولون إن منطقة الاستجمام المفضلة لديهم قد أصبحت مكتظة، ويعترفون الآن بضرورة وجود قواعد». عندما كان ستيف مفوض مقاطعة رفالي سنة 1993، قام بتنظيم اجتماعات شعبية فقط لإطلاق نقاش عن تخطيط استعمال الأرض ودفع العامة للتفكير بشأن ذلك. جاء أفراد ميليشيات أقوياء الشكيمة إلى تلك الاجتماعات لتفريقهم، وكانوا يحملون علناً أسلحة من أجل تهديد الأشخاص الآخرين. خسر ستيف معركته اللاحقة لإعادة انتخابه.

ما زال غير واضح كيف سيتم حل التعارض بين هذه المقاومة للتخطيط الحكومي والحاجة لذلك التخطيط. أقتبس من ستيف باول مجدداً: «يحاول الناس المحافظة على بيتروت بوصفه مجتمعاً ريفياً، لكنهم لا يدركون كيف يحافظون عليه بطريقة تسمح لهم بالعيش اقتصادياً». أدلى لاند لندبيرغ وهانك غوتيز بالرأي نفسه تقريباً: «المشكلة الأساس هنا هي كيف نحافظ على عوامل الجذب هذه التي جاءت بنا إلى مونتانا، والتعامل في الوقت نفسه مع التغيير الذي لا يمكن تفاديه».

▪ ▪ ▪ ▪

لإنهاء هذا الفصل عن مونتانا، التي وصفتها إلى حد كبير بكلماتي، سأدع الآن أربعة من أصدقائي في مونتانا يقصّون حكاياتهم الخاصة حول كيف أصبحوا من سكان الولاية، ومخاوفهم بشأن مستقبل مونتانا: ريك ليبل وافد جديد، وهو عضو مجلس الشيوخ عن الولاية الآن؛ وتشب بيغمان، أحد السكان القدامى ومستثمر أراضٍ؛ وتيم هولز، من السكان القدامى وصاحب مزرعة لإنتاج الألبان؛ وجون كوك، وافد جديد ودليل صيد سمك.

إليك قصة ريك ليبل: «ولدت وترعرعت في منطقة حول بيركلي، كاليفورنية حيث كنت أدير معملاً لتصنيع مستلزمات المحلات الخشبية. كنت أعمل وزوجي فرانكي بجد. يوماً ما، نظرت إلي فرانكي وقالت: «أنت تعمل 10 إلى 12 ساعة يومياً، سبعة أيام في الأسبوع». قرّرنا أن نتقاعد جزئياً، قدنا السيارة 4600 ميل في الغرب لنجد مكاناً نستقر فيه، اشترينا منزلنا الأول في منطقة بيتروت البعيدة سنة 1993، وانتقلنا إلى مزرعة ماشية اشتريناها قرب بلدة فيكتور سنة 1994. تربّي زوجتي خيولاً عربية مصرية في المزرعة، وأعود إلى كاليفورنية مرة في الشهر لمتابعة عملي الذي لا زلت أملكه هناك. لدينا خمسة أولاد. لطالما أراد ابننا البكر الانتقال إلى مونتانا، وهو يدير مزرعتنا. لا يفهم أبناؤنا الأربعة الآخرون نوعية الحياة في مونتانا، ولا يفهمون أن سكانها أناس طيبون، ولا يفهمون سبب انتقال والديهم إلى هنا.

«هذه الأيام، بعد كل زيارة شهرية تستغرق أربعة أيام إلى كاليفورنية، أرغب بالخروج من هناك: أشعر «بأنهم مثل الجرذان في قفص!». تعود فرانكي إلى كاليفورنية مرتين فقط في السنة لرؤية أحفادها، وذلك القدر من كاليفورنية كافٍ لها. مثال على ما لا أحبه بشأن كاليفورنية هو أنني كنت هناك مؤخراً لحضور اجتماع، وكان لدي وقت فراغ، لهذا قمت بنزهة في شوارع المدينة. لحظت أن الأشخاص القادمين من الاتجاه المعاكس يغضون أبصارهم ويتفادون النظر إلى عينيّ. عندما قلت: «صباح الخير» لأشخاص لا أعرفهم في كاليفورنية، تفاجؤوا. هنا، في بيتروت، هناك قاعدة عندما تمر بشخص لا تعرفه بأن تنظر إليه في عينيه.

«عن كيفية انخراطي في السياسة، أقول إنه لطالما كانت لدي العديد من الآراء السياسية. قرّر عضو هيئة تشريع الولاية عن مقاطعتي هنا عدم ترشيح نفسه مجدداً، واقترحني بدلاً منه. حاول إقناعي، وكذلك فرانكي. لماذا قررت ترشيح نفسي؟ كان ذلك «للإسهام بشيء ما» - شعرت بأن الحياة كانت جيدة لي، وأردت جعل الحياة أفضل للسكان المحليين.

«القضية التشريعية التي أهتم بها خاصة هي إدارة الغابات، لأن مقاطعتي مليئة بها ويعمل الكثير من الناخبين في صناعة الأخشاب. كانت مدينة ديربي، التي تقع في مقاطعتي، غنية بالأخشاب، وسوف تسهم إدارة الغابات في زيادة عدد الوظائف في الوادي. أصلاً، كان هناك نحو سبعة مصانع أخشاب في الوادي، لكن لا يوجد أي منها الآن، لهذا خسر الوادي الوظائف والبنية التحتية. يتم اتخاذ القرارات بشأن إدارة الغابات هنا حالياً من قبل مجموعات بيئية والحكومة الاتحادية، مع استبعاد المقاطعة والولاية. أعمل على تشريع إدارة الغابات الذي سيتضمن التعاون بين الأطراف الرئيسة الثلاثة ضمن الولاية: الوكالات الاتحادية، وتلك التابعة للولاية والمقاطعة.

«كانت مونتانا قبل عدّة عقود بين أفضل 10 ولايات أمريكية في مستوى دخل الفرد؛ أما الآن فتحتل المركز 49 من أصل 50، بسبب تراجع صناعات الاستخراج (قطع الأشجار، والفحم، والمناجم، والنفط والغاز). كانت رواتب تلك الوظائف عالية. بالطبع، لا ينبغي أن نعود إلى ممارسات الاستخراج الجائر، التي كان بعضها متّبعاً فيما مضى. هنا في بيتروت، ينبغي على كل من الزوجين أن يعملا، وغالباً ما يكون عليهما العمل في وظيفتين من أجل تلبية احتياجاتهما، ومع ذلك نحن محاطون هنا بتلك الغابة المليئة بالوقود. يوافق الجميع هنا، سواء كانوا علماء بيئة أو غير ذلك، على أننا بحاجة إلى تخفيف كمية الوقود. سيزيل استصلاح الغابة بقايا الأوراق في الغابات، خاصة من الأشجار الصغيرة المنخفضة. يتم الآن التخلص من مخلّفات الأشجار بحرقها. وتقوم خطة الحكومة الاتحادية للحرائق الوطنية على اقتلاع الأغصان من أجل تخفيف كتلة الأوراق. تأتي معظم ألواح الأخشاب الأمريكية من كندا! كانت مهمة غاباتنا الوطنية أصلاً تقديم ألواح

الأخشاب بشكل ثابت، وأن تشكل حماية لمناطق تجميع المياه. كانت 25% من عائدات الغابات الوطنية تذهب إلى المدارس، لكن تلك العائدات نفسها انخفضت بشكل كبير مؤخراً. المزيد من قطع الأشجار سيعني المزيد من المال لمدارسنا.

«حالياً، ليست هناك سياسة نمو لكل مقاطعة رفالي! نما عدد سكان الوادي بنسبة 40% في العقد الأخير، وربما ينمو 40% في العقد المقبل: إلى أين ستذهب تلك الـ 40%؟ هل يمكننا إغلاق الباب على انتقال المزيد من الناس إلى هنا؟ وهل لدينا الحق بإغلاق الباب؟ وهل سيتم منع المزارع من تقسيم واستثمار ملكيته، وأن نحكم عليه بمزاولة الزراعة طوال عمره؟ المال الذي يخصصه المزارع لتقاعده هو كل ما يملك. إذا تم منع المزارع من بيع أرضه للاستثمار أو بناء منزل، ماذا سنكون قد فعلنا به؟

«فيما يخص تأثيرات النمو طويلة الأمد، سيكون هناك دورات متعاقبة هنا في المستقبل، كما كان في الماضي، وفي إحدى الدورات سيعود الوافدون الجدد من حيث جاؤوا. لن يكون هناك تطوير يفوق اللازم في مونتانا، لكن التطوير في مقاطعة رفالي سوف يستمر. سيرتفع سعر الأرض هنا كثيراً إلى درجة أن المشترين المحتملين سيبدؤون بشراء أراضٍ في أماكن أخرى أرخص. أخيراً، سيتم تطوير كل الأراضي الزراعية في الوادي».

الآن، إليكم قصة تشب بيغمان: «انتقل جدّ والدتي إلى هنا من أوكلاهومة نحو سنة 1925 وكان لديه بستان تفاح. ترعرعت والدتي هنا في مزرعة لإنتاج الألبان وتربية الأغنام، ولديها الآن وكالة عقارات في البلدة. انتقل والدي إلى هنا عندما كان طفلاً، وعمل في التعدين وزراعة الشوندر السكري، وكانت لديه وظيفة ثانية في البناء؛ وهكذا دخلت مجال الإنشاءات. ولدت وذهبت إلى المدرسة هنا، وحصلت على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة مونتانا القريبة في ميسولا.

«انتقلت إلى دنفر مدة ثلاث سنوات، لكني لا أحب حياة المدينة وكنت مصمماً على العودة إلى هنا، وجزء من ذلك لأن بيتروت مكان رائع لتربية الأولاد. سُرقت دراجتي الهوائية في أول أسبوعين من وجودي في دنفر. لم أكن أحب ازدحام السير في المدينة

والأعداد الكبيرة من الناس فيها. تتم تلبية احتياجاتي هنا. لقد ترعرعت دون «ثقافة»، ولست بحاجة لها. انتظرت حتى تم بيع أسهمي في شركة دنفر التي كنت أعمل فيها، ثم عدت إلى هنا. كان ذلك يعني ترك عمل في دنفر يدرّ 35.000 دولار في السنة إضافة إلى فوائد أخرى، والعودة إلى هنا لأتقاضى 17.000 دولار سنوياً دون أي فوائد. كنت مستعداً للتخلي عن عملي الممتاز في دنفر من أجل أن أتمكن من العيش في الوادي، حيث يمكنني القيام بنزهات. لم تكن زوجي قد اختبرت أبداً من قبل ذلك النوع من عدم الاستقرار، لكني عشت دائماً مع عدم الاستقرار ذاك في بيتروت. هنا في بيتروت، ينبغي أن تكون رب أسرة بدخلين من أجل أن تعيش، وكان على والديّ دائماً أن يعملا في وظائف متعددة في الوقت نفسه. كنت مستعداً في حالة الضرورة للعمل ليلاً في ترتيب البقالة لكسب مال لعائلتي. بعد أن عدنا إلى هنا، استغرق مني الأمر خمس سنوات قبل أن أصل مجدداً إلى الدخل الذي كنت أكسبه في دنفر، ومرّت سنة أخرى أو اثنتين بعد ذلك حتى حصلت على تأمين صحي.

«أعمل أساساً في بناء المنازل، إضافة إلى تطوير الأجزاء الأقل كلفة من الأرض البور – لا يمكنني شراء وتطوير قطع أرض غالية الثمن. أصلاً، قطع الأراضي التي عملت على تطويرها كانت مزارع ماشية، لكن معظمها لم تكن مزارع ماشية قائمة في الوقت الذي اشتريتها فيه؛ وكانت قد بيعت أكثر من مرة، ومن المحتمل أنه تم تقسيمها عدّة مرات منذ كانت مزارع آخر مرة. لم تكن منتجة، وكانت تكسوها الأعشاب الضارة بدلاً من المراعي الخضراء.

«استثناء من ذلك مشروع مرتفعات مهملتون الحالي، مزرعة ماشية سابقاً مساحتها 40 فدّاناً، اشتريتها وأحاول الآن تقسيمها للمرة الأولى. قدّمت للمقاطعة خطة تطوير تفصيلية تتطلب ثلاث مجموعات من الموافقات، التي نجحت في الحصول على أول اثنتين منها. لكن الخطوة الثالثة والأخيرة كانت جلسة استماع عامة، ظهر فيها 80 شخصاً يعيشون بالقرب منها واحتجوا بدعوى أن التقسيم سيعني خسارة أراضٍ زراعية. نعم، التربة في قطعة الأرض جيدة وكانت صالحة للزراعة، لكن لم يكن فيها إنتاج زراعي عندما اشتريتها. دفعت 225.000 دولار لتلك الفدانات الـ40، وسيكون مستحيلاً استرداد تلك

الكلفة العالية من الزراعة. لكن الرأي العام لا ينظر إلى الاقتصاد. بدلاً من ذلك، يقول الجيران: «نحب رؤية مساحات مكشوفة من الأرض الزراعية أو الغابة حولنا». لكن كيف يستطيع المرء الحفاظ على مساحة مكشوفة إذا كان مالك الأرض شخصاً في الستين من العمر ويحتاج إلى المال ليتقاعد؟ إذا كان الجيران يريدون المحافظة على الأرض بوصفها مساحة مكشوفة، كان ينبغي أن يشتروها بأنفسهم. كانوا يستطيعون شراءها، لكنهم لم يفعلوا. ما زالوا يريدون السيطرة عليها، مع أنهم لا يمتلكونها.

«لقد خسرت في جلسة الاستماع العامة تلك لأن مخططي المقاطعة لم يرغبوا بمعارضة 80 ناخباً قبل الانتخابات بوقت قصير. لم أتفاوض مع الجيران قبل تقديم خطتي، لأنني صعب المراس، وأريد القيام بما أعتقد أن لدي حق القيام به، ولا أحب أن يُملي علي أحد ما أفعله. أيضاً، لا يدرك الناس أنه في مشروع صغير مثل هذا فإن المفاوضات تستهلك الكثير من وقتي ومالي. في مشروع مشابه المرة القادمة، سأتكلم أولاً مع الجيران، لكني سأحضر أيضاً 50 من عمّالي إلى جلسة الاستماع، حتى يرى مفوضو المقاطعة أن هناك مطلباً شعبياً أيضاً لصالح المشروع. كنت مشغولاً بالتكلفة الكلية للأرض أثناء ذلك النزاع. يحب الجيران الأرض للجلوس فيها دون فعل شيء عليها!

«تكلم الناس عن وجود الكثير من التطوير هنا وأن الوادي أصبح أخيراً مكتظاً بالسكان، وحاولوا إلقاء اللوم علي. جوابي هو: هناك طلب على منتجي، والطلب ليس شيئاً قمت بابتكاره. تزداد المباني وتزدحم حركة السير كل سنة في الوادي. لكني أحب القيام بنزهات سيراً على الأقدام، وعندما تمشي أو تطير فوق الوادي، ترى الكثير من المساحات المكشوفة هنا. تقول وسائل الإعلام إن نسبة النمو في الوادي كانت 44% في السنوات الـ 10 الأخيرة، لكن ذلك يعني فحسب زيادة عدد السكان من 25.000 إلى 35.000 شخص فقط. يغادر الشباب الوادي. لدي 30 عاملاً، تقدم لهم شركتي الوظائف وتزودهم برواتب تقاعدية، وتأمين صحي، وعطلات مدفوعة، وخطة للاشتراك في الأرباح. لا يقدم أي منافس لنا تلك السلة من الميزات، لهذا لا يحصل تغيير كبير في قوتي العاملة. بصراحة، يراني علماء البيئة سبباً للمشكلات في الوادي، لكن لا يمكنني ابتكار الطلب؛ وسيبني شخص آخر المباني إذا لم أفعل ذلك.

«أنوي البقاء هنا في الوادي باقي حياتي. أنتمي إلى هذا المجتمع، وأدعم الكثير من مشروعات المجتمع: على سبيل المثال، أدعم فرق كرة القاعدة، والسباحة وكرة القدم المحلية. لأنني من هنا وأرغب بالبقاء هنا، ليست لدي ذهنية الإثراء والخروج من هنا. أتوقع البقاء هنا 20 سنة، أدير شؤون مشروعاتي. لا أريد أن أنظر إلى الخارج عندها وأقول لنفسي: «كان ذلك المشروع الذي قمت به سيئاً!».

تيم هولز صاحب مزرعة لإنتاج الألبان من عائلة قديمة هنا: «كان أجدادي الأوائل في عائلتنا الذين جاؤوا إلى هنا سنة 1912. اشتروا أربعين فدّاناً عندما كانت الأرض رخيصة، واحتفظوا باثنتي عشرة بقرة كانوا يقومون بحلبها يدوياً مدة ساعتين كل صباح وبعدها مثلها كل مساء. اشترى أجدادي 110 فدّانات أُخر مقابل قروش فقط لكل فدّان، وباعوا القشدة من حليب أبقارهم لصنع الجبن، وزرعوا التفاح والشعير. وعلى أي حال، كان ذلك صراعاً. كانت هناك أوقات صعبة، وتشبثوا بأظفار أناملهم، فيما لم يستطع بعض المزارعين الآخرين فعل ذلك. فكّر والدي في الالتحاق بكلية لكنه قرّر بدلاً من ذلك البقاء في المزرعة. كان صاحب الرؤية المبتكر، الذي اتخذ قراراً حاسماً بالتفرّغ لمزرعة متخصصة بإنتاج الألبان وبناء حظيرة تتسع لـ 150 بقرة حلوباً، بوصفها طريقة لزيادة الدخل الناتج من الأرض.

«اشتريت وأشقائي المزرعة من والدينا. لم يهباها لنا. بدلاً من ذلك، باعاها لنا لأنهما أرادا منا أن نقرّر أن من يريد بشدة أن يصبح مزارعاً ينبغي له أن يدفع ثمن المزرعة. يمتلك كل شقيق وزوجه أرضهما الخاصة بهما، ويؤجرانها لمؤسسة عائلتنا. معظم عمل إدارة المزرعة يتم من قبلنا نحن الأشقاء، وأزواجنا، وأولادنا؛ وليس لدينا سوى عدد صغير من الموظفين الذين ليس لديهم عائلات. لا يوجد إلا القليل من مؤسسات المزارع العائلية مثلنا. أحد الأشياء التي أسهمت في نجاحنا أننا نشترك جميعاً في الإيمان الديني؛ ويذهب معظمنا إلى الكنيسة نفسها في كورفاليس. بالتأكيد، لدينا نزاعات عائلية. لكن نستطيع خوض نزاع جيد ونبقى مع ذلك أفضل الأصدقاء في الليل؛ وتنازع والدانا أيضاً، لكنهما كانا يتكلمان على ذلك دائماً قبل الغروب. لقد اكتشفنا ما هي التلال التي تستحق الموت من أجلها، والتي لا تستحق ذلك.

«بطريقة ما، انتقلت روح العائلة تلك إلى ابنيّ. تعلم كلاهما التعاون صغيرين: عندما كان الأصغر في السابعة من العمر، بدأا نقل قطع أنبوب مرش ماء من الألمنيوم يبلغ طول الواحدة منها 40 قدماً، وكان يبلغ عددها 16 قطعة، وكان كل منهما يحمل القطعة من أحد طرفيها. بعد أن تركا المنزل، أصبحا زميلين في السكن، وهما الآن أفضل صديقين وجارين. تحاول عائلات أخرى تربية أولادها للحفاظ على الصلات العائلية كما فعل ولدانا، لكن أولاد تلك العائلات الأخرى لم يبقوا معاً، مع أنه يبدو أنهم يقومون بالأشياء نفسها التي تقوم بها عائلتنا.

«اقتصاد المزارع صعب، لأن أعلى قيمة يمكن تقويم الأرض بها هنا في بيتروت تكون للمنازل والاستثمار. واجه المزارعون في منطقتنا قراراً: هل ينبغي أن نتابع الزراعة، أم نبيع أرضنا لتكون مواقع للمنازل ونتقاعد؟ ليس هناك محصول قانوني يسمح لنا بالمنافسة مع قيمة استثمار الأرض لبناء المنازل، لهذا لا يمكننا شراء المزيد من الأرض. بدلاً من ذلك، ما يحدد بقاءنا هو مدى قدرتنا على الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من 760 فدّاناً نملكها أصلاً أو نستأجرها. تكاليفنا، مثل أسعار شاحنات التحميل، قد ارتفعت، لكن ما زال ثمن 100 رطل من الحليب اليوم كما كان عليه قبل 20 سنة مضت. كيف يمكننا جني أرباح مع مهمش ربح ضيق؟ ينبغي أن نعتمد تقانة جديدة، تتطلب رأسمال، وأن نستمر بتعليم أنفسنا حول استعمال التقانة بما يوافق ظروفنا. ينبغي أن نكون مستعدين لنسيان الأيام الخوالي.

«على سبيل المثال، أنفقنا هذه السنة مبلغاً كبيراً لبناء قاعة جديدة مؤتمتة تتسع لـ200 بقرة حلوب. سيكون جمع الفضلات فيها آلياً، والسياج متحركاً لدفع الأبقار نحو آلة حلب آلية تتحرك عبرها بشكل آلي. كل بقرة مميزة حاسوبياً، ويتم حلبها بوساطة حاسب في مربطها، وقياس إنتاجيتها مباشرة لتحديد أي مرض بشكل مبكر، ووزن الحليب لمتابعة صحتها وحاجاتها الغذائية، ويسمح لنا برنامج حاسوبي بتصنيف الأبقار إلى مجموعات معاً في زُروب مختلفة. تعد مزرعتنا الآن أنموذجاً لكل ولاية مونتانا. يراقبنا المزارعون الآخرون ليروا إن كان ذلك سيجدي نفعاً.

«لدينا بعض الشكوك نحن أيضاً حول: هل الأمر سيجدي نفعاً؟، بسبب عاملين خارج سيطرتنا. لكن إذا كان لدينا أي أمل بالبقاء في الزراعة، ينبغي أن نقوم بهذا التحديث، وإلا لن يكون لدينا خيار سوى التحول إلى مستثمرين: على المرء هنا إما أن يربي الأبقار أو يبني المنازل على أرضه. أحد العاملين خارج سيطرتنا هو تذبذب أسعار المعدّات والخدمات التي ينبغي للمزارع شراؤها، وفي السعر الذي نحصل عليه لحليبنا. ليس للمزارع أي سيطرة على سعر الحليب. حليبنا عرضة للتلف؛ وحالما يتم حلب البقرة، لا يكون لدينا سوى يومين لإخراج ذلك الحليب من المزرعة إلى السوق، لهذا ليست لدينا قوة مساومة. نبيع الحليب، ويحدد لنا المشترون السعر الذي يريدونه.

«العامل الآخر خارج سيطرتنا هو مخاوف العامة البيئية، التي تتضمن معاملتنا للحيوانات، وفضلاتها، والرائحة التي تنبعث منها. نحاول السيطرة على تلك التأثيرات بأفضل ما نستطيع، لكن جهودنا ربما لا تجعل الجميع سعداء. يأتي الوافدون الجدد إلى بيتروت للاستمتاع بالمناظر. في البداية، يحبون رؤية الأبقار وحقول العلف من بعيد، لكنهم لا يدركون أحياناً كل ما يخرج من عمليات الزراعة، ولا سيما مزارع إنتاج الحليب. في مناطق أخرى حيث تتعايش مزارع إنتاج الحليب والتنمية، ترتبط الاعتراضات المرتبطة بمزارع إنتاج الحليب بالرائحة المنبعثة منها، وصوت المعدّات التي تعمل في وقت متأخر من الليل، وحركة الشاحنات على «طريقنا الريفي الهادئ»، وأشياء أخرى. تلقينا شكوى مرة عندما علق روث البقر على حذاء جارة أبيض مخصص للمشي. إحدى مخاوفنا هي أن الناس غير المتعاطفين مع الزراعة والحيوانات ربما يقترحون تقييد أو حظر مزارع إنتاج الحليب في منطقتنا. على سبيل المثال، أوقف قانون صدر قبل سنتين بحظر صيد الحيوانات في مزارع الاستجمام العمل في مزرعة غزلان في بيتروت. لم نفكر أبداً أن ذلك سيحدث، ولا يسعنا سوى التفكير بوجود احتمال، إن لم نكن متيقظين، بأن يحدث ذلك لنا. في مجتمع يسوده التسامح، من المدهش رؤية مدى تعصب بعض الناس تجاه مزارع الحيوانات وما يأتي مع إنتاج الطعام».

آخر تلك القصص الأربع التي سأرويها عن جون كوك؛ دليل صيد الأسماك الذي علّم بصبر لا محدود ابنيّ اللذين كانا يبلغان من العمر 10 سنوات آنذاك الصيد بالصنارة، وكان يرافقهما في رحلاتهما على نهر بيتروت في صيف السنوات السبع الأخيرة: «ترعرعت في مزرعة تفاح بوادي وناتشي في واشنطن. عندما أنهيت دراستي الثانوية، مررت بمرحلة هيبي (خروج عن المألوف) عاصفة وانطلقت في رحلة إلى الهند على متن دراجة نارية. لم أصل سوى إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة، لكني عندها كنت قد سافرت في كل أنحاء الولايات المتحدة. بعد أن التقيت زوجي بات، انتقلنا إلى شبه الجزيرة الأولمبية في واشنطن، ثم إلى جزيرة كودياك في ألاسكة، حيث عملت 16 سنة حارساً للحياة البرية والمسامك. انتقلنا بعد ذلك إلى بورتلاند، حتى تستطيع بات العناية بجدّتها وجدّها المريضين. توفيت الجدّة بسرعة، وبعد أسبوع من وفاة الجد غادرنا بورتلاند وجئنا إلى مونتانا.

«زرت مونتانا أول مرة في سبعينيات القرن العشرين، عندما كان والد بات يعمل في بيع تجهيزات البراري في سيلوي – بيتروت وايلدرنس في أيداهو على حدود مونتانا. عملت وبات لصالحه بدوام جزئي، وكانت بات تقوم بالطهو فيما أعمل دليلاً. في ذلك الوقت، أحبت بات نهر بيتروت وأرادت العيش هناك، لكن كلفة الأرض آنذاك كانت ألف دولار للفدّان، وهي أغلى كثيراً من أن تغطي كلفة الرهن الزراعي. ثم سنة 1994، عندما كنا نفكر في مغادرة بورتلاند، سنحت لنا فرصة شراء مزرعة مساحتها 10 فدانات قرب نهر بيتروت بسعر مغرٍ. كان منزل المزرعة بحاجة لبعض الإصلاحات، لهذا قضينا بضع سنين في ترميمه، ثم حصلت على رخصة لبيع المعدّات والعمل دليل صيد.

«هناك مكانان فقط في العالم أشعر بأنني مرتبط بهما روحياً بعمق: أحدهما ساحل أوريغون، والآخر في وادي بيتروت. عندما اشترينا هذه المزرعة، فكّرنا أنها ستكون «ممتلكات ميتة»: أي، منزل نرغب بأن نعيش فيه باقي حياتنا. هنا، في أملاكنا، لدينا بوم كبير، وحجل، وسمّاني، وبط أشجار، ومرعى كبير يكفي لحصانينا.

«ربما يكون الناس مولودين في وقت يشعرون أنهم يستطيعون العيش فيه، وربما لا يرغبون بالعيش في وقت آخر. نحب هذا الوادي كما كان قبل 30 سنة مضت. منذ ذلك الوقت، أخذ يكتظ بالناس. ما كنت لأرغب بالعيش هنا إن كان الوادي سيصبح مزدحماً جداً، إذ يعيش فيه مليون شخص بين ميسولا وديربي. منظر المساحات المكشوفة مهم لي. هناك مزرعة قديمة عبر الطريق مقابل منزلي ويبلغ طولها ميلين وعرضها نصف ميل، وتتألف أساساً من المراعي، مع حظيرتين تشكلان المبنيين الوحيدين فيها. يمتلكها مطرب روك وممثل من خارج الولاية يدعى هيوي لويس، يأتي إلى هنا شهراً فقط أو نحو ذلك كل سنة لاصطياد السمك، ويوجد فيها باقي السنة مشرف يعتني بالأبقار، وزراعة الشعير، وتأجير بعض الأرض للمزارعين. إذا تم تقسيم أرض هيوي لويس عبر الطريق إلى قطع لبناء المنازل، لن أطيق المنظر الذي يواجهني كل يوم، وسأنتقل من هنا.

«أفكر دائماً في الطريقة التي أرغب بأن أموت بها. توفي والدي مؤخراً ببطء نتيجة ذات الرئة. فقد السيطرة على حياته، وكانت سنته الأخيرة مؤلمة. لا أريد أن أموت بتلك الطريقة. ربما يبدو الأمر قاسياً، لكن إليكم ما فكرت فيه واهماً عن الطريقة التي أودّ أن أموت بها إن كان لي الخيار. في ذلك الوهم، بات ستموت قبلي. السبب في ذلك هو أنني وعدت عندما تزوجنا بأن أحبها، واحترمها واعتني بها، وإذا ماتت أولاً سأعرف أنني قد وفيت بذلك الوعد. أيضاً، ليس لدي تأمين على الحياة لإعالتها، لهذا سيكون صعباً عليها أن تعيش وقتاً أطول مني. بعد موت بات -يستمر الوهم- سأنقل ملكية المنزل إلى ابني كودي، ثم سأذهب لصيد السلمون كل يوم طالما كنت في حالة جسدية تسمح بذلك. عندما أصبح غير قادر على صيد السمك، سأحمل كمية كبيرة من المنوعات وأسير بعيداً جداً في الغابة. سأعثر على مكان بعيد حيث لا يمكن لأحد أن يجد جثتي، الذي يمكنني منه الاستمتاع بمنظر جميل خاصة. سوف أستلقي في مواجهة ذلك المنظر وأتناول المنوعات. ستكون تلك الطريقة الأفضل للموت: الموت بالطريقة التي اخترتها، وسيكون آخر ما تراه عيناي مونتانا كما أريد أن أتذكرها».

بالمختصر، توضح قصة حياة هؤلاء الأربعة من سكان مونتانا، وتعليقاتي التي سبقتها، أن أهل مونتانا يختلفون فيما بينهم بالقيم والأهداف. يريدون نمواً سكانياً أكثر أو أقل،

تشديد أو تخفيف الأنظمة الحكومية، زيادة أو خفض التنمية وتقسيم الأرض الزراعية، استصلاحاً أكثر أو أقل لاستعمالات الأرض الزراعية، تعديناً أكثر أو أقل، وسياحة برارٍ أكثر أو أقل. من الواضح أن بعض هذه الأهداف لا تتوافق مع ما ينشده آخرون.

رأينا سابقاً في هذا الفصل كيف أن مونتانا تعاني مشكلات بيئية مختلفة تتحول إلى مشكلات اقتصادية. سينتج عن تطبيق هذه القيم والأهداف المختلفة التي شرحناها بالتفصيل مقاربات مختلفة لتلك المشكلات البيئية، التي يفترض أنها مرتبطة باحتمالات مختلفة للنجاح أو الإخفاق في حلها. حالياً، هناك فرق جدّي وشاسع في الآراء بشأن أفضل المقاربات. لا نعرف المقاربات التي سيختارها مواطنو مونتانا أخيراً، ولا نعرف هل تتطور مشكلات مونتانا البيئية والاقتصادية نحو الأفضل أم الأسوأ؟.

بما يبدو بادئ الأمر أن اختيار مونتانا موضوعاً للفصل الأول في كتاب يتناول انهيار المجتمعات منافياً للمنطق. ليست مونتانا، ولا الولايات المتحدة عامة، معرضة لخطر انهيار وشيك. لكن: فكّر من فضلك بأن نصف دخل سكان مونتانا لا يأتي من عملهم ضمن مونتانا، وإنما من تدفق الأموال إلى مونتانا من ولايات أمريكية أخرى: الدفعات النقدية التي تقدمها الحكومة الاتحادية (مثل الضمان الاجتماعي، والعناية الصحية، وبرامج الفقر) والتمويل الخاص من خارج الولاية (رواتب التقاعد من خارج الولاية، وأرباح العقارات ودخل الشركات). هذا يعني أن اقتصاد مونتانا الخاص لا يمكنه دعم أسلوب الحياة في الولاية، التي تدعمها وتعتمد عليها بدلاً من ذلك باقي الولايات الأمريكية. لو كانت مونتانا جزيرة معزولة، كما كانت جزيرة الفصح في المحيط الأطلسي في عصر سابق قبل وصول الأوروبيين، كان اقتصاد العالم الأول فيها الآن قد انهار، ولم تكن لتستطيع تنمية اقتصادها في المقام الأول.

فكّر ملياً في مشكلات مونتانا البيئية التي ناقشناها سابقاً، التي على الرغم من خطورتها، إلا أنها ما تزال أقل حدّة كثيراً من مشكلات باقي الولايات المتحدة، التي تعاني كلها زيادة الكثافة السكانية وتأثيرات البشر الكبيرة فيها، ومعظمها أكثر هشاشة بيئياً من مونتانا. تعتمد الولايات المتحدة، بالمقابل، في الحصول على مواردها الأساس من

بقاع أخرى في العالم، وهي مرتبطة بها اقتصادياً، وسياسياً وعسكرياً، ويعاني بعضها مشكلات بيئية أشد وطأة وتشهد انحداراً أكثر تراجعاً مما تواجهه الولايات المتحدة.

فيما تبقى من هذا الكتاب، سنعرض مشكلات بيئية، شبيهة بتلك التي تعاني منها مونتانا، في مجتمعات سابقة ومعاصرة متنوعة. فيما يتعلق بالمجتمعات السابقة التي سأناقشها، كانت نصفها تفتقر للتدوين، ولا نعرف الكثير عن قيم وأهداف أفرادها كما نعرف اليوم عن أهل مونتانا. أما المجتمعات المعاصرة؛ فالمعلومات بشأن القيم والأهداف متوافرة، لكنني أمتلك خبرة بما يخص مونتانا أكبر من أي مكان آخر في العالم المعاصر. بينما تقرأ هذا الكتاب، وفيما تفكر في المشكلات البيئية التي يتم عرض أكثرها بتجريد، فكّر من فضلك في مشكلات تلك المجتمعات الأخرى كما يراها أشخاص مثل ستان فالكو، وريك ليبل، وتشب بيغمان، وتيم هولز، وجون كوك والأشقاء هيرشي. عندما نناقش مجتمع جزيرة الفصح الذي يبدو متجانساً في الفصل القادم، تخيّل زعيم جزيرة الفصح، مزارعاً، وصانع مواقد، وصائد دلافين وكل منهم يعرض قصته أو قصتها الخاصة، وقيمه، وأهدافه تماماً كما فعل أصدقائي من مونتانا معي.

OpenKandl.com